



كلية الحقوق والعلوم السياسية

دروس في مقياس المدخل لعلم الاقتصاد السياسي

السنة الأولى ليسانس / السداسي الثاني

د/ بلهوط براهيم

السنة الجامعية 2021/2020

تعتبر مجموعة الدروس هذه، والموجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس في تخصص الحقوق والعلوم السياسية، حصيلة لخبرة متواضعة اكتسبناها من خلال تدريس هذه المادة لأكثر من خمسة عشر سنة وفيما لا يقل عن ثلاث جامعات وطنية مختلفة، أردنا ان نقدم من خلالها مجموعة من المفاهيم النظرية المتعلقة بالاقتصاد السياسي كعلم، وكمادة مقررة في البرنامج الدراسي لطلبة السنة الأولى حقوق.

تتسم هذه الدروس بالبساطة والايجاز قدر الامكان بما يسمح للطلاب ان يكتسب مجموعة من المعارف، وان كانت الدراسة ليست بذلك التفصيل الذي قد يحتاجه الطالب في تخصص اخر بكلية الاقتصاد، الا انها تفتح المجال للطلاب ليكتسب منطلقا معرفيا يحفزه على طرح تساؤلات وممارسة عملية التفكير بذاته. فالعملية التعليمية والبحثية لا تتحدد بحجم المعلومات أو بكمها لأنه في عصرنا الحالي لم تعد مصادر المعرفة العلمية حكرا على أحد، فالذي يصنع الفارق اليوم هو ذلك الذي يعمل على التفكير بطريقة مختلفة لإنتاج المعرفة العلمية، ولذلك كانت الغاية من هذه الدروس، مساعدة الطالب على التفكير بذاته واكتساب منطق وقدرة تحليل تؤهله لتقبل ونقد المفاهيم النظرية المتعلقة بالحياة الاقتصادية.

نأمل ان تكون هذه الدروس بمثابة دعامة بيداغوجية لطلاب السنة الأولى تسهل عليه الحصول على مصدر محاضرات مقررة في تكوينه الجامعي.

مقدمة

رغم أن وضع التعريف أمر ضروري لأي علم، إلا أن ذلك من الأمور الصعبة في علم الاقتصاد السياسي، تعود هذه الصعوبة لكثرة أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية، والتي تعود في أصلها لاختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، وقد تعود هذه الصعوبة إلى اختلاف مناهج علماء الاقتصاد في التحليل من جهة واختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية، هذا بالإضافة لكون -علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، فهو من أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ ما لا يزيد عن قرنين من الزمن فقط، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها و تحدد معالمها.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي

ترجع كلمة "الاقتصاد السياسي " "Economie politique " تاريخيا، إلى "أرسطو" و تعني " علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "علم مبادئ تدبير المنزل" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية"، و لقد استخدم تعبير الاقتصاد السياسي لأول مرة سنة 1615 من قبل الكاتب الفرنسي "أنطوان دي مونكريستيان" "Antoine de Montchrestien" (1575-1621) في كتابه: " بحث في الاقتصاد السياسي " "Traite d'économie politique" (1621) قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"⁽¹⁾.

وهو بذلك يقصد بالاقتصاد السياسي، البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، حيث كانت مهمة الاقتصاد، تقديم النصح للملك في إدارة الأموال العامة بطريقة تؤمن الرفاه المذكور. وبذلك فإن السياسة الاقتصادية قد

¹ - تامر البطراوي، أبحاث في الاقتصاد السياسي، النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة مجموعة من البحوث حول تاريخ تطور الفكر الاقتصادي ونظريات القيمة والإنتاج والتوزيع والمشكلة والتنمية الاقتصادية، دار بيببول الأزاربطة الإسكندرية جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2017، ص 63.

سبقت في نشأتها علم الاقتصاد⁽¹⁾. وتعود أسباب تسمية "سياسي" لدى "مونكريستيان" إلى أمرين:

- يتعلق أولهما بالإشارة إلى أن موضوع الاقتصاد السياسي يتعلق بدراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسر ولا بتدبير المنزل⁽²⁾.

- أما ثانيهما، فهو راجع لكون معظم مواضيع كتابه كانت تدور حول البحث عن الوسائل التي تمكن الدول الفقيرة من حيث مناجم الذهب والفضة، بالارتقاء بمنزلتها في ميدان السياسة الدولية. فالغرض الذي قصد إليه من وراء بحوثه كان إذن سياسيا قبل كل شيء، وقد وصف الاقتصاد بالسياسي في عنوان كتابه لتوضيح هذا الغرض⁽³⁾.

وحتى يكتمل تعريفنا لعلم الاقتصاد السياسي وجب تحديد أهم الأسس المعتمدة في تعريف الاقتصاد السياسي، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها (مطلب أول)، وجب كذلك تحديد موضوع علم الاقتصاد (مطلب ثاني) ثم سنتطرق لأهم مناهج وادوات التحليل في علم الاقتصاد السياسي (مطلب ثالث)، كما سنقف عند أهم التطورات التي عرفت طرق البحث في الاقتصاد السياسي (مطلب رابع)، كما سنعمل على إبراز العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى من خلال نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى بعلاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية (مطلب خامس)، و علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الدقيقة (مطلب سادس).

المطلب الأول: أهم الأسس المعتمدة في تعريف الاقتصاد السياسي

لا تشير كلمة اقتصاد ذاتها في الوقت الحالي إلى أية صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين. ونظرا

¹ - أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، ج 1، ط 1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1965 ص 7.

² - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982، ص 32.

³ - عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 09.

لتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي مما يتعذر علينا جمعها كلها، سنكتفي بعرض أبرزها لبيان مضمون الأفكار التي تقوم عليها، وما يوجه لها من انتقادات .

الفرع الأول: التعريف على أساس فكري إشباع الحاجات وتكوين الثروة

1- فكرة إشباع الحاجات

على أساس هذه الفكرة، يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي بالنظر إلى الغاية التي يستهدفها الإنسان من ممارسة نشاطه الاقتصادي، وبالتالي فإن إشباع الحاجات المادية هو الغاية الأساسية المحددة لمضمون ونطاق الاقتصاد.

ويعاب على هذا التعريف بأنه من جهة، يمكننا القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات هو تعريف واسع إذا أخذنا في الاعتبار جميع الحاجات، فهذا التعريف يعطي للاقتصاد نطاقاً أوسع من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع حاجة أو رغبة، في حين أنه لا تدخل كل التصرفات البشرية في نطاق الاقتصاد. ومن جهة أخرى، فإن هذا التعريف ضيق جداً لأنه يحصر ويحدد الحاجات في الحاجات المادية فقط دون سواها.

2- فكرة تكوين الثروة

وفقاً لهذه الفكرة فإن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة، من خلال دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية، فالاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية.¹ كما يعرف الاقتصاد بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها.

وجه النقد لهذا التعريف المبني على أساس الثروة، لأن الثروة تعني الأموال المادية فقط، في حين أنه توجد إلى جانب هذه الأموال الخدمات التي لا تتجسد في شيء مادي، ولها مع ذلك منفعتها وقيمتها كالخدمات، فمن غير المعقول ألا تدخل الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد.

¹ - أصحاب هذا الرأي هم: "آدم سميث" و"جون ستيوارت ميل" والاقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال"

فالتركيز على الثروة المادية فقط من شأنه أن يخرج من مضمون الاقتصاد موضوعات استقر الرأي على إعطائها الصفة الاقتصادية، لأن للخدمات دور فعال في حياة الإنسان ورفاهيته ويجب ان تدخل ضمن اهتمامات علم الاقتصاد حتى لا يكون هذا العلم منقوصا، بل شاملا لكل الانشطة البشرية المتداخلة والمكونة للنشاط الاقتصادي.¹

الفرع الثاني: التعريف على أساس فكرة المبادلة

ينبغي تعريف الاقتصاد وفقا لهذه الفكرة على أن غرض علم الاقتصاد هو فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات، وذلك يكون الاقتصاد السياسي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما ليس بحوزته وهو بحاجة اليه، وان عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال والسلع وسداد الحاجات.

نستخلص من هذا التعريف بعض النتائج التي تحدد طبيعة الاقتصاد السياسي:

- ✓ الاقتصاد السياسي هو علم خاص بالمجتمعات البشرية.
- ✓ الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي، حيث لا يوجد اقتصاد فردي، فبفعل المبادلة في المجتمع وبين الوحدات في هذا المجتمع، تتجلى العلاقة الاقتصادية ويبرز الفعل الاقتصادي.
- ✓ قيمة السلع والخدمات لا يمكن لها أن تحدد الا أثناء عملية التبادل، فقيمة السلعة تبقى كامنة داخلها الى أن تتم عليها عملية التبادل.
- ✓ عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الأسعار وبذلك فالالاقتصاد يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الأسعار.
- وجهت لهذا التعريف عدة انتقادات، حيث أن التعريف على هذا النحو لا يضم العديد من التصرفات الاقتصادية التي لا تأخذ شكل المبادلة مثل:

¹ - ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، القاهرة. 2012 ص. 15.

- ✓ -الاقتصاد المعيشي للفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي دون المبادلة فهو يزاول نشاطا زراعيا وعلى علم الاقتصاد الاهتمام به.
- ✓ -الأخذ بهذا التعريف يستبعد الاقتصاد العائلي من الدورة الاقتصادية، حيث أن النشاط في العائلة يتم بين الأفراد دون مقابل أو مبادلة.
- ✓ -التبادل يمكن أن يتم بشكل عيني (نظام المقايضة) بدون حاجة الى النقود.
- ✓ -نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.

الفرع الثالث: التعريف على أساس الندرة

طبقا لفكرة الندرة، فإن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس سلوك الانسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة، وهو يهتم بدراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي توفرها الطبيعة للبشر لتحقيق الغايات التي يسعون اليها.

يجب التأكيد على أن حاجات الانسان متعددة ومتكررة ومتطورة، وتحدها ندرة الأشياء وعدم كفايتها لإشباع حاجاته اضافة الى القيود الثلاثة التالية:

- ✓ -القيود العضوية والسيكولوجية، اذ لا يمكن للإنسان ان يستفيد من كل شيء في آن واحد.مع اعتبار الكلفة التي على الفرد ان يدفعها لتحقيق غاية واحدة من غاياته، فالندرة في السلع تفرض على الانسان نوعا من الاختيار، فهو كي يحصل على هدف معين واحد عليه ان يضحي بأهداف أخرى، فالاختيار يوجب التضحية وللتضحية ثمن وكلفة.
- ✓ -محدودية الوسائل التي يملكها الفرد، فهو غالبا لا يملك كافة الوسائل التي تسهل له عملية سد احتياجاته. فيكون له الاختيار بين بدائل محددة لأهداف كثيرة.
- ✓ - محدودية زمن حياة الفرد، فالحياة قصيرة نسبيا والوقت سلعة ثمينة لأنه نادر، فعلى الانسان ان يكيف احتياجاته بحدود الزمن الضيق الذي يعيشه.

إن هذه القيود هي التي تفرض على الفرد أن يقوم بعملية المفاضلة بين الغايات المتعددة والقيام بالتقديرات التي توصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من

تحقيق أكبر اشباع وبأقل تكلفة، وهو ما يسمى في الأدب الاقتصادي ب «قانون أقل مجهود»¹.

وتجدر الإشارة الى انه بالإضافة الى عامل الندرة، هناك عامل عاملا آخر، وهو عامل عدم التلاؤم. فقد توجد السلع والحاجات بكثرة في مكان معين فتفيض عن الحاجة مما يستوجب نقلها الى مكان آخر لنتمكن من سد احتياجات أخرى غير مشبعة لدى الغير. وهذه العملية هي تكيف توزيع السلع حسب الحاجة اليها في المكان والزمان.

الفرع الرابع: التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي

لقد طور "كارل ماركس" مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه نقد الاقتصاد السياسي ليحوله الى علم دراسة قوانين تطور المجتمع، حيث صاغ قانونيه تطور المجتمعات-بناء على قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ-من نظام اقتصادي الى آخر، ووفقا لذلك يكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل الى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين لإشباع حاجياتهم الفردية او الجماعية (2).

أما "أوسكار لانجه" فانه يعرف الاقتصاد السياسي من خلال تحديد غرضه، فهو يرى ان الاقتصاد السياسي يهتم بقوانين الانتاج والاستهلاك الاجتماعية، أي انه يعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية، وإذا اعتبرنا أن انتاج السلع وتوزيعها هو النشاط الاقتصادي، لأمكننا القول بان الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية (3).

¹ - مفاد هذا القانون هو الحصول على أكبر قدر من المنتجات بأقل قدر من المستلزمات أي العمل على الحصول على أقصى عائد بالإنفاق الأدنى.

² - كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، عملية انتاج رأس المال، المجلد الأول، ترجمة د. فالح عبد الجبار، دار الفارابي بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2013. ص 67.

³ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، ج 1، بيروت، 1990، ص 169.

يعرف الاقتصادي الفرنسي "بار" الاقتصاد بأنه: "هو علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ودراسة طرق التكيف التي على البشر اتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحددة وبين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة والنادرة"⁽¹⁾.

من التعريف السابق يمكننا استنتاج ما يلي:

✓ -الاقتصاد هو تصوير لطرق ادارة وتنظيم الطرق النادرة التي تظهر للواقع الاقتصادي.

✓ -مهمة الاقتصاد هي البحث عن قوانين دائمة وصحيحة لتصرفات البشر.

✓ -يقوم الاقتصاد باقتراح سياسة اقتصادية تكون الرابطة بين الوسائل الموجودة والاهداف المرجوة.

✓ -يضع الاقتصادي قواعد الاستعمال الامثل للموارد المتاحة في البلد.

✓ -يهتم الاقتصاد السياسي بتطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر، ليكشف القوانين المهيمنة على انتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل نمو هذا المجتمع.

وبهذا يكون الاقتصاد السياسي ذلك العلم الذي يهتم بالقوانين الاجتماعية للإنتاج والتوزيع، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين، أو هو العلم الذي يدرس تلك العلاقات الاجتماعية التي تتشكل بين الأفراد بخصوص انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية، هذه العلاقات هي ما يطلق عليها علاقات الإنتاج.

يمكن إذا تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تتجسد بواسطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات الانسان في المجتمع.

¹ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي-مدخل الدراسات الاقتصادية-، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 24.

المطلب الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد.

الفرع الأول: الحاجات الانسانية ووسائل اشباعها

يعيش الإنسان ضمن الجماعة وهو يحتاج، حسب كل مرحلة معينة من التطور التاريخي، إلى أشياء مختلفة ولكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه إلى الطبيعة، وبعض هذه لا بد من اشباعها للمحافظة على الحياة، لأنها حاجات حيوية، أما بعضها الآخر فينتج ما تقررها مجموعة العوامل المعقدة التي تشكل ما يسمى بثقافة المجتمع.

وقد تكون حاجات الإنسان فردية أو جماعية وهذه الأخيرة ناجمة عن حقيقة الطبيعة الاجتماعية للإنسان الذي يعيش ضمن جماعة، كالحاجة إلى الأمن وبعض أنواع التسلية بالرغم من أن الحاجات الإنسانية مستمدة أصلاً من الضرورة الحياتية، فإنها ناتجة عن وجود المجتمع ومتكيفة حسب مراحل التطور التي بلغها كل مجتمع.

فالأشياء المادية الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية تسمى بالسلع وما هي إلا وسائل مادية لإشباع الحاجات الإنسانية وهذه الوسائل مستمدة من الطبيعة، كما توجد وسائل أخرى لا تقتضي نشاطاً إنسانياً لإعدادها للاستعمال الإنساني كالهواء اللازم للتنفس مثلاً وهذه لا يهتم بها علم الاقتصاد السياسي، وهي تسمى في الأدب الاقتصادي بالموارد الحرة، حيث يقصد بها تلك الموارد غير النادرة بل المتواجدة بوفرة لحد أنها ليست لها قيمة اقتصادية، وإن كانت في غالب الأحيان ضرورية لبقاء الحياة.

ثم إن معظم وسائل اشباع الحاجات الإنسانية مستمدة من الطبيعة عن طريق استخراجها وتحضيرها، أو عن طريق تحضير وتغيير وتكييف خصائصها الطبيعية والكيميائية أو عن طريق نقلها عبر المكان والمحافظة عليها عبر الزمان.

الفرع الثاني: الإنتاج

تتكون العملية الاقتصادية من مجموع النشاطات البشرية مستمرة التكرار، ويقصد بها عملية الانتاج والتوزيع، ينصب اهتمام الاقتصاد السياسي، على وجه الدقة، بدراسة قوانين هذه العملية، أي دراسة القوانين الاجتماعية التي تهيم على العملية الاقتصادية. وهذا يعني أن انتاج السلع وتوزيعها يسمى النشاط الذي يحضر ويكيف الموارد الطبيعية ويجعلها سلعا بالإنتاج. كما أن السلع الناجمة عن هذا النشاط تسمى منتجات، فالأشياء المادية بوصفها وسائل لإشباع الحاجات الانسانية تسمى سلعا، اما حين اعتبارها ناجمة عن نشاط انتاجي انساني تسمى منتجات.

ويقصد بالإنتاج، تلك العملية التي يتم من خلالها خلق المنفعة لمورد معين والتي لم تكن موجودة فيه من قبل، او زيادة منفعة مقارنة بتلك التي يقدمها هذا المورد في شكله الخام. ينتج الافراد خلال عملية الانتاج وفي إطار علاقات الانتاج التي تربطهم الخيرات المادية (أموال الانتاج واموال الاستهلاك)، وكذلك الخدمات الضرورية لمعيشتهم فأثناء عملية الانتاج يقوم الافراد بتكييف المواد الطبيعية وتغيير اشكالها وخصائصها من اجل اشباع حاجاتهم¹. وهناك خلاف بين الاقتصاديين كالتالي:

يعتبر الماركسيون أن مفهوم الانتاج مقتصر على السلع المادية فقط بينما يرى الاقتصاديون البورجوازيون ان الانتاج يشمل السلع المادية والخدمات ولذا يعرفون الانتاج بأنه خلق المنفعة.

الفرع الثالث: العمل

يعتبر العمل (فعل ونشاط) علاقة مزدوجة بين الانسان والطبيعة من جهة، وبين الانسان والانسان، ويمكننا بالإضافة لذلك التمييز بين نوعين من العمل: العمل العضلي، الذي يتم من خلال الاتصال المباشر بين العامل وموضوع العمل المطلوب تحويله وتكييفه اثناء عملية الإنتاج؛ والعمل الفكري الذي ينصب على الابداع.

¹ - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 17.

العمل عبارة عن مؤهل وقدرة يختص بها الانسان وحده ويتصف بميزتين رئيسيتين: فهو نشاط هادف وموجه نحو تحقيق هدف وضع مسبقا؛ ومرتبطة بإنتاج السلع والخيرات.

العمل هو أحد الشروط الضرورية لاستمرار الحياة الإنسانية، وهو عبارة عن عملية يرتبط الأفراد بواسطتها فيما بينهم ترابطا موضوعيا في جماعات محددة تدعى المجتمعات ويشكل العمل اساس الروابط الاجتماعية، لذلك يعتبر العمل الاساس الذي يقوم عليه المجتمع البشري.

الفرع الرابع: وسائل الانتاج

وسائل الانتاج هي ادوات (وسائل) ومواد العمل التي يستخدمها الأفراد في عملية انتاج الخيرات المادية وبالتالي فان وسائل الانتاج تتشكل من وسائل (ادوات) العمل، ومواد (موضوع) العمل.

وسائل العمل: وهي الوسائل المادية المساعدة للتأثير على مواد العمل بغية تحويلها الى الشكل الذي يسمح بإشباع الحاجات البشرية ويلبي رغبات الافراد وتضم وسائل العمل (الآلات والتجهيزات.... الخ) والمباني والمنشآت القاعدية والطرق ووسائل النقل أي كل ادوات العمل التي تستخدم في تحضير وتكييف وتأهيل مواد العمل وكل ما من شأنه ان يستخدم لتسهيل عملية الانتاج والزيادة من القدرة الانتاجية للقوى العاملة أي من انتاجية العمل.

مواد (موضوع) العمل: أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل الانساني باستخدام ادوات العمل، ويمكن القول بان شروط عملية الانتاج في أي مجتمع تتمثل في ادوات العمل وموضوع العمل.

القوى العاملة: تتمثل في مجموع الافراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي.

أسلوب الإنتاج: هو الأسلوب أو الطريقة التي نتمكن بموجبها من الحصول على السلع المادية الضرورية لحياة وتطور المجتمع وهي تتشكل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في توافق معين بينهما.

الفرع الخامس: القوى المنتجة

القوى المنتجة هي وسائل الانتاج والافراد أصحاب الخبرة في الانتاج والقدرة على العمل الذين يستخدمون وسائل الانتاج من اجل انتاج السلع المادية، أي ان القوى المنتجة تجمع وسائل الانتاج وقوة العمل والانسان هو القوة المنتجة الاولى لأنه هو الذي يسعى للسيطرة على الطبيعة واختراع الآلات واكتشاف المواد.... الخ.

لهذا فان الاهتمام بالإنسان بحد ذاته (من ناحية الصحة، التكوين، التأهيل...) يعتبر نشاطا اقتصاديا هاما، كما ان تحسين ادوات العمل والرفع من مستوى كل من العاملين وتأهيلهم تؤدي كلها الى رفع مستوى تطور القوى المنتجة.

الفرع السادس: علاقات الإنتاج

علاقات الإنتاج هي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد خلال عملية إنتاج السلع والخدمات، وتظهر هذه العلاقات بين الأفراد لاعتبارها الرابط بين العمل المبذول وكمية المنتجات الناشئة وكذلك في العلاقات التي تنشأ بين الأفراد أثناء عملية الإنتاج وتبادل المنتجات.

تنشأ علاقات الإنتاج بكل بساطة نتيجة للطبيعة الاجتماعية للإنسان وللعمل، نتيجة لحقيقة كون عملية الإنتاج في تكوينها تقتضي التعاون وتقسيم العمل. وعليه تتوقف علاقات الإنتاج على العلاقة بين الإنسان والأشياء التي تتطور وتتكيف وتتأهل خلال عملية الإنتاج، أي أنها تعتمد على الطريقة التي يؤثر بها الإنسان فيما توفره الطبيعة من موارد. وهذا ما يصطلح عليه في الادب الاقتصادي بتسمية العلاقات الاقتصادية. ونشير هنا بأنه هناك نوعين من العلاقات الاقتصادية، الأول يظهر في عملية الإنتاج ويسمى بعلاقات الإنتاج، والثاني يظهر في عملية التوزيع ويسمى بعلاقات التوزيع،

فبينما تتكون علاقات الإنتاج حسب المرحلة التاريخية التي بلغتها قوى الإنتاج، وبمعنى آخر حسب تطور طرق وكيفيات تأثير الإنسان في الطبيعة، فإن علاقات التوزيع تتوقف على علاقات الإنتاج، فيتقرر ويتحدد بذلك شكل توزيع المنتجات في المجتمع وطريقة

اشترك الأفراد في عملية الإنتاج الاجتماعية وهكذا تصبح علاقات الإنتاج أساس العلاقات الاقتصادية كلها.

وبتعرضنا للعملية الاقتصادية في أشكالها الاجتماعية يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسي ألا وهو مجموع الأفكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تشكل في مجملها النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهو نشاط يتجسد من خلال عملية متكررة وذات بعد زمني.

هذه القوانين الاقتصادية، أي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية، هي لقوانين الاجتماعية الخاصة بإنتاج المنتجات وبالكيفية التي تجد بها المنتجات طريقها لإشباع رغبات الافراد، في ظل التطور الحاصل من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور المجتمع الإنساني .

المطلب الثالث: مناهج وادوات التحليل في علم الاقتصاد السياسي

يثير الحديث عن طرق البحث في الاقتصاد السياسي عموما مشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتبارها من المسائل التي تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين منهج البحث وتقدم المعرفة⁽¹⁾.

وباعتبار أن الاقتصاد السياسي معرفة علمية تهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في اطارها الاجتماعي والتي تتجسد بواسطة الأشياء المادية، فانه بهذا الوصف يواجه أغلب المشكلات المنهجية التي تعيشها العلوم الاجتماعية، وذلك باعتباره أحد فروع العلوم الاجتماعية.

أكثر من ذلك فان الاقتصاد السياسي يعاني أكثر من غيره من العلوم الأخرى بخصوص موضوع المنهج الذي يعتمده. وقد يعود السبب في ذلك الى الخلاف القائم بين

¹ - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 35.

الاقتصاديين حول تعريف وحدود علم الاقتصاد، فلا غرابة إذا، إن اختلفوا حول طريقة البحث والتحليل الاقتصادي.

ثم إن التفكير والتأمل في محاسن ومساوئ كل من المناهج المختلفة المتبعة في الاقتصاد السياسي يكفي للاقتناع بضرورة استخدام كافة المناهج المعتمدة معا وبصورة متكاملة، ان هذا التأمل يظهر لنا ايضا مدى الاختلاف حول طريقة البحث، ثم ان هناك العديد من الأسباب التي ادت بالاقتصاديين للتوجه نحو العلوم الأخرى محاولين الاقتباس من طريقته لتطبيقها على علم الاقتصاد ومن اهم هذه الأسباب نذكر بالخصوص:

- ✓ علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وحدثة استقلاله عنها.
- ✓ نظرا لكون الهدف الأساسي لعلم الاقتصاد هو الانسان والمجتمع، الامر الذي دفع بهذا العلم للاتصال الوثيق بالعلوم الأخرى التي تبحث في شأن الانسان والمجتمع بغرض التوصل الى الفهم الكامل والمتعدد الجوانب للهدف المدروس.
- ولكل علم طرق بحث تتفق مع طبيعة موضوعه، بالإضافة إلى ذلك توجد قواعد عامة للبحث يمكن أن يعتمد عليها في كل بحث علمي بصرف النظر عن موضوعه.

الفرع الأول: أدوات التحليل الاقتصادي

نشأت مناهج البحث المختلفة المستخدمة في الاقتصاد في حقول معرفة مختلفة، والباحثين الاقتصاديين قاموا بالتوفيق بينها وبين طبيعة عملهم، إن الاعتماد على هذه المناهج العلمية العامة في التحليل الاقتصادي يستوجب البحث عن أكثر الأساليب ملائمة في مجال الدراسات الاقتصادية¹. ونميز في هذا المجال بين الأسلوب الرياضي الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي، والأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذان يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معا.

¹ -حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية. مطبعة أطلس، القاهرة 1975، ص48.

أ - المنهج الرياضي

مع بداية التحليل الاقتصادي اعتمد الدارسون على التحليل العقلي التجريدي، فالعقل هو المصدر اليقيني للمعرفة، وتعد الرياضيات علما تجريديا عاما يهتم بدراسة العلاقة بين الكميات المتغيرة، فهي تقدم أسلوبا يتفق وطبيعة علم الاقتصاد، ويتصف الأسلوب الرياضي بثلاثة صفات وهي:

- ✓ -استخلاص أوسع النتائج من المقدمات
 - ✓ -السرعة: لأن الرياضيات تسمح بالتعبير برموز بسيطة عما لا يمكن التعبير عنه في اللغة العادية إلا بجمل طويلة.
 - ✓ -تستخدم الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي.
- ان الاستعانة بالتقنيات الرياضية في التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظاهرة الاقتصادية، وبما ان دراسة المظاهر لا تكون ممكنة الا على اساس المعرفة الكيفية للظاهرة فانه يجب ان يكون التحليل الكمي الذي تستخدم فيه التقنيات الرياضية مسبقا بتحليل كفي للظاهرة الاقتصادية، ومهما كان الأمر فانه ممن المفروض دائما بأن نهتم باستدلال اقتصادي في شكل رياضي، اذ يتعين ألا يحل الاستدلال الرياضي محل الاستدلال الاقتصادي، وإلا أدى ذلك الى خطأ في التحليل وبالتالي عرقلة تطور المعرفة الاقتصادية. وتظهر فائدة الأدوات الرياضية بالخصوص عند استخدام النماذج الاقتصادية. ويرى البعض انه لا يجب المبالغة في استخدام التحليل الرياضي وذلك للأسباب التالية:

- ✓ لان المبالغة في استخدام التحليل الرياضي يؤدي الى نسيان العنصر الأساسي للحياة الاقتصادية وهو الانسان ذلك العنصر المعقد والمتأثر بعدة عوامل اجتماعية بحيث يصعب كثيرا ادخال نشاطه باستمرار في قوانين فكرية ثابتة.
- ✓ لان المبالغة في استخدام التحليل الرياضي من شأنه ان يبعد الاقتصادي عن الواقع الذي يجب دراسة الاقتصاد في اطاره، حيث يبقى في إطار مدرسي بحث منعزلا وبعيدا عن النشاط اليومي للعناصر الاقتصادية.

نظرا لأهمية التحليل الرياضي في الدراسات الاقتصادية، ظهر تخصص فرعي ضمن علم الاقتصاد ليبر عن هذا الارتباط الوثيق بين الرياضيات والاقتصاد ألا وهو الاقتصاد الرياضي.

ب -المنهج التاريخي

يقنضي استخدام الأسلوب التاريخي تجميع واستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، وذلك من الكتب والوثائق والمعطيات التاريخية المتوافرة بعد التحقق من صحتها لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، ثم تأتي مرحلة وصف هذه الوقائع وتفسيرها أي معرفة ما كان منها سببا وما كان نتيجة له، ومعرفة العناصر المتكررة ودرجة انتظام تكرارها، ليتوصل المؤرخ بالكشف عن القوانين الثابتة والمتكررة التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية.¹

ج -المنهج الاحصائي

إن الإحصاء علم مستقل، وليس مجرد أسلوب تحليل فحسب، ثم إنه بإمكان قوانينه أن تستوعب علم الاقتصاد، فالإحصاء مقياس دقيق وضروريا لوصف حجم الظواهر الاقتصادية، لأنه من السهل أن نعرف شيئا ما دمنا نستطيع قياسه والعكس صحيح، فالإحصاء هو الذي يسمح بهذا القياس ويقدم بذلك المادة اللازمة لاستخلاص القوانين الاقتصادية.²

ثم إن الإحصاء يسمح بقياس مستوى العلاقة بين الظواهر المختلفة، فلا يكفي القول إن مستوى استهلاك المجتمع يتوقف على مستوى الدخل، بل لابد من تحديد أثر تغير الدخل بالزيادة أو بالنقصان على مستوى الاستهلاك تحديدا كميا. وللقيام بذلك وجب الاعتماد على

¹ -حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 55.

² -إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، المحور الأول: ماهية علم الاقتصاد السياسي ونطاقه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة قسنطينة، 2010/2009 ص

الدراسات العددية للظواهر العلمية والاجتماعية القابلة للعد والترقيم، وذلك من خلال عدد من العمليات والمراحل، أهمها اثبات الوقائع المتعلقة بالظواهر محل البحث؛ واستخراج النتائج؛ وتدوينها في جداول ورسوم بيانية بطريقة تسهل تتبع سيرها ومعرفة العلاقات القائمة فيما بينها.

تتصف هذه الطريقة عن غيرها بالواقعية، لكون انها تستند وتستمد بياناتها من واقع المجتمع دون الاعتماد على فرضيات مجردة، قد تبعد الباحث عن الحقيقة بسبب تأثير المؤثرات القيمية والمتغيرات الخارجية التي يخضع لها ⁽¹⁾. وأهم ما يوجه الى هذه الطريقة ما يلي:

✓ - لا يمكن اختزال علم الاقتصاد في الإحصاء، فبالرغم من عدم انكار ما للإحصاء من دور كبير في تطوير وتوضيح الظواهر الاقتصادية فانه يستحيل علينا القول بأن الاقتصاد هو الإحصاء أو العكس.

✓ - ان القوانين التي يتوصل اليها الإحصاء لا تتميز بالتعميم لان المجموعات والأرقام الإحصائية تتأثر وفقا للمتغيرات الحاصلة بالمحيط والمجتمع الذي اخذت منه، كما أنها لا تتصف بالديمومة، لأنه ما من شيء يسمح لنا بالتأكيد على حتمية تكرار العلاقة الإحصائية لفي زمن لاحق، والنتيجة عن دراستنا لمتغيرين اقتصاديين

✓ - يقف الإحصاء بمفرده، عاجز عن اظهار العلاقة السببية التي تربط الظواهر الاقتصادية، فهو اداة تسمح فقط باكتشاف القوانين المؤطرة للنشاطات الاقتصادية.

الفرع الثاني: التنازع التقليدي بين المناهج

اعتمد البحث العلمي في سعيه للوصول الى الحقائق العلمية على طرق عديدة كان اهمها:

¹ - رفعت محبوب، الاقتصاد السياسي، ج1، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص 50.

1- **الطريقة الاستنباطية:** الاستنباط عملية عقلية نتوصل بها انطلاقاً من قضية تعد مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية أخرى تعد نتيجة لازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع.

فالطريقة الاستنباطية هي عملية استنتاج منطقي ينتقل بمقتضاها الفكر من العام إلى الخاص، إذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ثم يتدرج نازلاً منها إلى جزئيات تتدرج تحت هذه المقدمات، أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات، فنتائج الاستنباط تستخلص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو انسجام نتائجها مع مقدماته، والمعروف أن الرياضيات تكون العلم الذي يعتمد بالأساس على الطريقة الاستنباطية التي تبدأ من المقدمة (الحكم العام) للتدرج نحو (حكم خاص).

2- **الطريقة الاستقرائية:** ظل هذا المنهج محصوراً من حيث اعتماده وتطبيقه في العلوم الطبيعية حتى القرن الثامن عشر، ثم تم نقله إلى حقل البحث في العلوم الاجتماعية، يقصد بالاستقراء تلك العملية المنطقية التي ننقل بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة محل الدراسة، فهي تلك العملية العقلية التي تنطوي على الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة من الخاص إلى العام، فهي عملية منطقية ننقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع وجعلها تعبر عما يتضمنه من قوانين عامة.

تعتبر الطريقة الاستقرائية بمثابة استدلال صاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، فهو انتقال من الجزئيات (الخاص) إلى حكم عام فنتائج الاستقراء أهم من مقدماته ومعيار الصحة فيه هو اتساق نتائجها مع خبرتنا في العالم الحسي.

الفرع الثالث: موقف المدارس الاقتصادية

اعتمدت المدرسة الكلاسيكية¹، في بحثها الاقتصادي على أساس الطريقة الاستنباطية، فمن خلال إعادة بناء وفهم الاقتصاد بكامله وجزئياته الصغيرة على أساس قانونين عامين وهما قانون المنفعة الشخصية وقانون حرية المنافسة، يكتفي رواد هذه

¹ - من أهم روادها "آدم سميث"؛ "دافيد ريكاردو"؛ "جون ستيوارت ميل"؛ "مالتوس"

المدرسة بالتطبيق المجرد لهذين المبدأين على كل تصرف فردي للوصول الى تحليل وفهم آلية الحياة الاقتصادية العامة، دون الحاجة للعودة مسبقا الى ملاحظة الواقع لتحليل التصرفات الاقتصادية للفرد.

لم تسلم هذه الطريقة من النقد والجدل حول مدى امكانية الوثوق بها وبصحة نتائجها في مجال البحث الاقتصادي، نوجز أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

✓ يؤخذ على هذه النظرية، اعتمادها على الفكرة التي مفادها بان الفرد لا يعمل ولا يتصرف الا بدافع منفعته الشخصية فقط كبديهية، وهذا أمر ليس صحيح، لان الواقع يثبت غير ذلك، فكم من مرة يتصرف فيه الفرد وفقا لطبيعته الخيرة التي لا تسعى دوما وراء المصالح الخاصة.

✓ أهملت هذه النظرية التطور والتغير الذي قد يطرا على العلاقات بين الافراد بحكم تغير المؤسسات التي تحكم هذه العلاقات او بحكم التغير الذي يطرا على خصوصية المجتمع ذاته، فسلوك الافراد يتأثر بالعديد من المتغيرات، سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية. ولقد تم توضيح أثر هذه المنظمات مفكرون أطلق عليهم "المؤسساتيين Institutionnalistes" الذين نادوا بضرورة الدراسة الاقتصادية في واقع النظم والمؤسسات التي يتفاعل فيها الانسان وذلك حتى تصبح دراسة الاقتصاد دراسة واقعية.

✓ أهملت هذه المدرسة الدور الذي تلعبه الدولة أو الوحدات الاقتصادية الكبرى خاصة الشركات الاحتكارية الاقتصادية للحد من نتائج هذين المبدأين العامين. يرجع الفضل في استخدام الطريقة الاستقرائية للمدرسة التاريخية الالمانية وبعض المدارس الحديثة كالمدرسة الاحصائية، حيث حاولت المدرسة التاريخية عن طريق تجميعها وتبويبها للحوادث والوقائع التاريخية ان تثبت بان هناك اختلاف بين النظرية والواقع، وهي تعترض على فكرة "الانسان الاقتصادي" الذي يجري وراء منفعته الشخصية فقط وتبين الإنسان بكامل عيوبه لا يمكن حصره في قانون المنفعة الشخصية، وهي بذلك ترفض يختزل الاقتصاد السياسي في دراسة تاريخ الطبيعة الأنانية الفردية.

يرى أصحاب هذه المدرسة أن المجتمعات في تغير مستمر وبالنتيجة، فإن القوانين الاقتصادية تتغير هي أيضا بالضرورة تبعاً للمراحل التي تمر بها المجتمعات، لذلك ولكي نتمكن من الكشف عن القوانين الاقتصادية المتغيرة يجب أن نبدأ بدراسة التاريخ الاقتصادي للأمم، حتى نستنتج منه القوانين الاقتصادية التي تحكم التطور، والتي يخضع لها الاقتصاد في كل مرحلة، لم تسلم أفكار هذه المدرسة من النقد، نوجز أهم انتقاداتها كما يلي:

✓ الاعتقاد بوجود ارتباط دائم ضروري وحتمي بين وضعين تاريخيين متغيرين لم يجمع بينهما سوى التلاحق الزمني، اعتقاد غير سليم، فالتاريخ لا يكرر نفسه دائماً.

✓ أن تفسير الوقائع التاريخية غالباً ما يخضع للأحكام القيمية والاعتبارات التقديرية الشخصية والتي لا تتصف دائماً بصفة الموضوعية والحياد الواجب توافرها في الباحث، ما ينتهي به في كثير من الأحيان إلى نتائج غير سليمة.

المطلب الرابع: تطور طرق البحث في الاقتصاد السياسي

لم تقف طرق البحث في الاقتصاد السياسي عند حد التنازع التقليدي بين مختلف الطرق المنتمية إلى الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية بقصد بيان مزايا وعيوب كل طريقة تمهيداً للأخذ بها أو التخلي عنها. فلقد شهدت هذه تطورات متلاحقة طرأت على معظم الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم وأدت إلى ضرورة إعادة النظر في أساليب البحث في الاقتصاد مما يتفق وطبيعة التحولات التي طرأت على دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

هذه النظرة الجديدة للاقتصاد نقلت جو النزاع والمناقشة من صعيد اختيار طريقة من طرق العلوم الأخرى إلى صعيد جديد وهو البحث عن نظريات لا تكتفي بفهم وشرح الواقع فحسب بل تعمل على اقتراح سياسة اقتصادية عملية بغية مواجهة الظواهر الاقتصادية الكلية الجزئية.

الفرع الأول: التحليل الجزئي والتحليل الكلي

بعكس العلوم الطبيعية التي تطورت من الكلي (المادة) الى الجزئي (الذرة) فان الاقتصاد قد تطور من الجزئي (الفرد) الى الكلي (الجماعة، الأمة) النظرة التي كانت تعتمد التحليل الجزئي (Microéconomique)، اصبحت تفسح مجالا متزايدا للتحليل الكلي (Macroéconomique) للفعالية الاقتصادية و لم يعد الفرد كما كان سابقا محور الحياة الاقتصادية و مركز إشعاعها.

ان موضوع البحث فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الجزئي هو التصرف الاقتصادي للأفراد وتأثيره على الواقع الاقتصادي، بمعنى ان السلوك الفردي يكون مهيمنا على طريقة التحليل باعتبار ان الحياة الاقتصادية هي مجموعة من التصرفات الفردية على الصعيد الاقتصادي¹

كانت هذه الطريقة مناسبة للواقع الاقتصادي حيث تميز بصغر حجم المؤسسات وغياب منظمات اجتماعية مهيكلة وانعدام تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، فلم تكن هناك عناصر قادرة على التأثير على التوازن العام، بل اقتصر تحقق هذا التوازن على مجموع تصرفات الأفراد.

اما التحليل الكلي فهو يهتم بالجماعة أكثر من الأفراد، والبحث يركز على الأمة ككل عوض ان يتعلق بالمؤسسات الفردية فقط. والمصلحة العامة لا تعتبر مجموعة من المصالح الخاصة بقدر ما هي مفهوم جديد يستمد معناه من نظرة شاملة² ولقد بدأت هذه النظرة إثر الأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

¹ - كانت هذه نظرة الاقتصاديين قبل 1936 اذ كانوا ينطلقون من المصلحة الشخصية للأفراد في تحليلهم للنشاط الاقتصادي، وكانت اهتماماتهم مختصرة على مشاكل محدودة كمشكل القيمة وتحديد الأسعار.. الخ

² - من أسباب ظهور هذه المدرسة صدور كتاب اللود "كينز Keynes " سنة 1936 والمدرسة الكينزية فيما بعد فترة الثلاثينيات من القرن العشرين.

في ظل هذه المدرسة، تغيرت رؤية الاقتصاديين للأحداث وتغيير تفسيرهم لها كذلك، فقد انصب اهتمامهم على المجاميع الاقتصادية الكلية من دخل وطني واستهلاك وطني واستثمار وطني وادخار وطني الخو اعتبارها قاعدة التوازن الاقتصادي العام.

ومن اهم النتائج المباشرة لهذه الطريقة في البحث، انتشار واعتماد اغلب البلدان "للمحاسبة الوطنية" التي تختلف عن المحاسبة الخاصة وعن الميزانية المعروفة للدولة. حيث قامت اغلب الدول بوضع حسابات لمعرفة دخلها الوطني وثروتها الوطنية ومنها من قام بإنشاء ميزانيات اقتصادية وطنية عامة هدفها تحقيق التوازن او القضاء على الخلل بين الناتج الوطني الكلي المتوقع من جهة وبين طريقة انفاقه المتوقعة من جهة اخرى.

الفرع الثاني: التحليل الساكن والتحليل الديناميكي

ان ضرورة ربط الاقتصاد كعلم، بالواقع الحي والمتطور، امرا يكاد أن يكون مسلم به وبأن هذا الربط لا يمكن الاستغناء عنه لاقتراح سياسة اقتصادية للدولة التي اتسع دورها ليشمل معظم جوانب الحياة الاقتصادية.

وبسبب هذا التطور لدور الاقتصاد في الحياة العملية ولدور الدولة في الحياة الاقتصادية اخذت طرق البحث الاقتصادي تعرف تنازعا جديدا بين نوعين من التحليل الاقتصادي، التحليل الساكن (Statique) والتحليل الحركي (Dynamique) للفعالية الاقتصادية.

1- التحليل الساكن: هو التحليل الذي يقترح نماذج نظرية تخرج عامل الزمن والتطور من حسابها، فهو يعطينا صورة عن وضع معين في لحظة معينة من زمن محدد ولذلك فهذا النوع من التحليل يعتبر تحليلا ساكنا.

2- التحليل الديناميكي: عكس سابقه وبغية فهم الواقع الملموس، يحاول هذا النوع من التحليل ادخال عامل الزمن وعنصر النقد الى التحليل الاقتصادي وهو الأقرب الى الحقيقة ولكنه الأصعب تحقيقا، ثم ان هذه الصعوبة حالت دون وصول الاقتصاد الى نظرية ديناميكية متكاملة لتحليل الحياة الاقتصادية.

يقتضي التحليل الديناميكي الأخذ بعين الاعتبار الأحجام والقيم المختلفة للتحويلات الاقتصادية في فترات زمنية مختلفة وذلك عن طريق استخدام بعض المعادلات التي تضم في طياتها في وقت واحد، قيما واحكاما تعود الى فترات زمنية مختلفة غير ان وضوح المنطلقات لا يعني قيام التحليل وصحة نتائجه، فما زال التحليل الديناميكي لم يعط الثمار المرجوة منه .

الفرع الثالث: طريقة النماذج

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت طريق جديدة للتحليل الاقتصادي تدعى طريقة "النموذج Modèle" و هي تسعى لتحقيق ارتباط بين النظرية الاقتصادية بشكلها الحديث (أي النظرية الكمية، الكلية والديناميكية) و بين تقنيات الاحصاء وطرقه المختلفة و ذلك عن طريق استخدام لغة الرياضيات. هذا مع تسجيل التطور المستمر الذي يلحق بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبالمحيط العام من جهة وبين آلية الحياة الاقتصادية من جهة أخرى.

فتحت هذه الطريقة الجديدة المجال للتكامل بين الباحث الاقتصادي والاحصائي ورجل الدولة المسؤول عن السياسة الاقتصادية فيها. وبهذه الطريقة يخرج الاقتصاد السياسي عن كونه مجرد علم نظري ليلتقي بالحياة العملية الفكر البحث يلتحم بالعمل والسياسة الاقتصادية.

1- ما هو النموذج؟ النموذج هو الشكل المبسط والكامل للتطور الاقتصادي لمجتمع ما خلال فترة معينة بمظهره الكمي والرقمي، فالنموذج هو مخطط مبسط يرسم لنا سير نظام اقتصادي معين بمساعدة مجموعة من المعادلات الرياضية التي توضح العلاقة القائمة بين احجام وكميات اقتصادية يمكن قياسها تصاغ في شكل دالة رياضية تعبر عن خط سير هذا النظام الاقتصادي.

2- النموذج والنظرية الاقتصادية: بناء النموذج يقتضي اعتبار نظرية اقتصادية حديثة كمطلق، حيث تزوج هذه النظرية بين التجربة والواقع، والكلية والديناميكية معا.

ونظرا لاختلاف البنية الاقتصادية بين الأنظمة المتعددة، فإنه من الصعب إطلاق التعميم. لذلك وجب تخصيص نموذج لكل مجتمع أو شريحة اجتماعية فيه. كما ان فهم تطور البنية الاقتصادية للمجتمع بأكمله، يقتضي الاستعانة بالنماذج التي تعتمد على المجاميع الكلية والعامة، مع ادخال عنصري الزمن والنقد في التحليل الاقتصادي وذلك باعتبارهما يتدخلان في صلب الحياة الاقتصادية.

الفرع الرابع: انواع النماذج

يتم التمييز عادة بين نوعين من النماذج: النماذج النظرية والنماذج الاحصائية، وإن كان النموذج الكامل هو النموذج الذي يجمع الجانبين النظري والاحصائي معا، فلا معنى للواحد دون الآخر .

1-النموذج النظري: يقوم هذا النموذج بصياغة تصرفات الأفراد والعلاقات القائمة في المجتمعات الاقتصادية في شكل علاقات رياضية، ولا مجال لحصر هذه النماذج النظرية لأنها تخضع لرغبة الباحث وما يعتبره صحيحا، ترتبط هذه الصحة بطبيعة الحال بمدى تطابقها مع الواقع الاحصائي، فهو كفيل على أن يبرهن صحتها او خطئها.

2-النموذج الاحصائي: وهو النموذج الذي يعتمد على المجموعات الاحصائية الرقمية في محاولة الوصول الى شرح وتفسير الواقع دون الاستعانة بنموذج مسبق.

3 -مراحل تكوين النموذج: يقتضي وضع النموذج من الباحث، أن يقوم بعمليات متعاقبة ومتتالية حتى يصل الى تكوين النموذج المراد بحثه ويمكن تلخيص هذه العمليات المتتابة كما يلي: اختيار المتغيرات والثوابت ثم دراسة العلاقات بين المتغيرات ليصل الى الصيغة النهائية للنموذج المقترح.

أ-اختيار المتغيرات والثوابت: في بداية عملية انشاء النموذج يجب على الباحث ان يقوم بتحديد شروط بحثه وهدف هذه الشروط، حيث يقوم بحصر النظام التطبيقي للنموذج وتبسيطه للدرجة التي يراها أكثر ملائمة للغاية المتبناة من وضعه.

ب-العلاقات بين المتغيرات: بعد تحديد المتغيرات نوعا وكما يتعين على الباحث دراسة العلاقات التي تربط حاليا او بإمكانها ان تربط هذه المتغيرات بعضها مع بعض مستقبلا، ومن اهم هذه العلاقات نورد ما يلي:

1-العلاقات المحاسبية: وهي علاقات اجبارية لكونها تعتمد على المنطق الحسابي والرياضي. فعلى سبيل المثال القول بان قيمة رقم الأعمال يجب ان يساوي بالتأكيد حاصل ضرب كمية السلع المباعة بالسعر المتوسطي للسلعة، الأمر الذي يدلنا على ان العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات المختارة هي علاقة اجبارية ومنطقية.

2-العلاقات التنظيمية: يعتمد هذا النوع من العلاقات على العوامل النفسية الفردية والعامة التي تسود المجتمع وهي غاية في الصعوبة، إذ تحتاج الى فهم عميق للدوافع الاقتصادية، فاذا اعتبرنا ان العلاقة التي تم اثباتها في السابق سوف يتم اثباتها في اللاحق لأمكننا ان نقول مثلا بان هناك علاقة بين زيادة الاستثمارات من جهة وزيادة الانفاق من جهة ثانية.

3-العلاقات التقنية: وأبرز مثال لها هو العلاقات الفنية القائمة بين كمية عناصر الانتاج وانواعها من جهة وبين كميات السلع المنتجة من جهة ثانية.

4-العلاقات السلوكية: وهي تلك التي تعبر عن ردود فعل المجموعات البشرية على بعض المحفزات الاقتصادية كأن نقول مثلا بان الادخار تابع للدخل ولمعدل الفائدة ولمتغير آخر هو عامل الصدفة

ج-الصيغة النهائية للنموذج: بعد الانتهاء من تحديد المتغيرات والثوابت ثم دراسة العلاقات بين المتغيرات بمختلف انواعها يصل الى الصيغة النهائية للنموذج المقترح، مستندا في ذلك على ما يقدمه له الإحصاء والرياضيات من أدوات تمكنه من التعبير عن نتائجه في شكل مبسط ومختصر.

الفرع الخامس: حدود استعمال طريقة النموذج

يرجع الفضل في انتشار طريقة النموذج الى ابحاث "كينز" وعلى الأخص كتابه الأساسي "النظرية العامة" الذي اعتمد فيه طريقة التحليل الكلي وعلى التفرقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة والمستقلة وكذلك على بعض العلاقات الشبه رياضية كالميل نحو الاستهلاك وتفضيل السيولة الخ. ويمكن ان نفرق بين شكلين من النماذج:

أ- النماذج الشارحة

تستخدم النماذج الشارحة في تحليل سير وعمل المجموعات الاقتصادية ومن اهم امثلتها النموذج الخاص بتحليل الترابط بين القطاعات والذي يعرف بتحليل المدخلات - المخرجات (Input-output) ولقد توسع في استخدام هذا النموذج منذ الخمسينيات من القرن العشرين في مختلف النظم الاقتصادية.

ب- نماذج السياسة الاقتصادية

وهي تلك النماذج التي تهدف الى توضيح الآثار المختلفة لسياسة اقتصادية معينة وفي فترة زمنية معينة. وأبرز مثال لهذا النوع من النماذج هو نموذج دراسة آثار السياسات الاقتصادية على سياسة الأجور والضرائب والأسعار والانتاجية على العمالة وعلى ميزان المدفوعات وتسمى ايضا علاقات التصرف.

تعتبر طريقة النماذج أكثر فعالية بالمقارنة مع غيرها من الطرق السابقة عليها وذلك لأنها تجمع بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية في البحث، كما انها تهتم بالتحليل الكلي وعلى البيانات الإحصائية وتتبع اثار الظواهر المختلفة في الفترات الزمنية المختلفة والمتتالية أي انها تقوم بتحليل ديناميكي.

رغم اهمية طريقة النموذج فإنها تعترضها حدود ثلاثة:

✓ نظرا لكون طريقة النماذج تترك للباحث حرية اختيار المتغيرات والتصرف فيها، ظهر اختلاف الباحثين وعدم اجماعهم حول اختيار نوعية وعدد المتغيرات التي يتم اعتمادها في البحث،

✓ اختلاف الباحثين حول مدلول الأرقام الإحصائية العامة، فهل نأخذ بالإحصاءات السنوية ام الشهرية الخ، خاصة وان فرضنا ان النتائج التي يمكن التوصل اليها قد تختلف تبعا للمقياس الزمني المعتبر في هذه العملية.

✓ الواقع يخالف غالبا فرضية ثبات العلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية.

الفرع السادس: طرق البحث في الفكر الاقتصادي المعاصر

يسود الفكر الاقتصادي المعاصر حول طرق البحث في علم الاقتصاد اتجاهان رئيسيان هما الاتجاه التجريدي والاتجاه التجريبي.

1-الاتجاه التجريدي

طبقا لهذا الاتجاه، فإن النظريات والقضايا التي يتضمنها الفكر الاقتصادي ليست سوى استدلالات واستنتاجات من مجموعة من المسلمات، وان اهم هذه المسلمات ليست سوى مجموعة من الفرضيات التي تتضمن حقائق لا خلاف عليها، وان هذه الحقائق تتعلق بالكيفية التي تعكس مشكلة الندرة وهي الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد وأثرها في الواقع الاقتصادي⁽¹⁾.

ومن امثلة تلك المسلمات في نظرية القيمة هي انه باستطاعة الفرد ان يقوم بترتيب رغباته حسب نظام معين من الاولويات وانه يقوم بذلك فعلا، وان اهم المسلمات في نظرية الانتاج وجود أكثر من عنصر واحد من عناصر الانتاج، وان اهم المسلمات في نظرية الحركة انه لا يمكن التيقن من درجة الندرة في المستقبل، وأحيانا تدخل عوامل عرضية ففي هذه الحالة يصبح التجريد أكثر ضرورة لان العوامل العرضية لا تتكرر وبالتالي ينبغي عزلها حتى لا نقع في اخطاء التحليل، فصحة النظريات تتوقف على مدى الالتزام بقواعد المنطق الشكلي في استنتاجها من الفرضيات العامة التي تقوم عليها او على المسلمات التي تستنبط هذه النظريات منها،، ذلك مع مراعاة الاعتبارات النفسية في هذه التفسيرات².

¹ - رفعت محبوب، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 10.

² - حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 63.

2-الاتجاه التجريبي

علم الاقتصاد علما وضعيا مستقل من حيث المبدأ عن الاحكام التقديرية للباحث، فهو يهدف الى تطبيق منهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاقتصادية وذلك بقصد الوصول الى نظريات او افتراضات تتميز بقدرتها على اعطاء تنبؤات صحيحة عن ظاهرة موضوع البحث.

ولما كان من العسير اجراء التجارب العملية لدراسة الظواهر الاقتصادية فلا بد من الاعتماد على الأدلة والحقائق المستمدة من الواقع للتحقق من النظريات الاقتصادية، ثم إن تعذر اجراء التجارب العملية والميدانية في الدراسات الاقتصادية لا يترتب عليه اختلافا جوهريا بين علم الاقتصاد من ناحية والعلوم الطبيعية من ناحية أخرى.

انتقاد النظرية الاقتصادية الحديثة على اساس عدم واقعية فروضها انما يعود للربط الخاطئ بين دقة النظرية في وصف الظاهرة وصفا واقعيا وبين القوة التحليلية لهذه النظرية أي قدرتها على تفسير وفهم الظاهرة. فالتقييم الفعلي لنظرية اقتصادية لا يجب أن يقتصر على مدى دقتها في وصف الواقع واهمال الهدف الأساسي لها، أي قدرتها على تحليل الظاهرة واعطاء تنبؤات صادقة.

المطلب الخامس: الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية

تتقارب العلوم الاجتماعية التي تجعل من الانسان موضوع دراساتنا فيما بينها سواء بالنسبة لمحتواها او بالنسبة لطرق البحث التي تتبعها، وهذا لا ينفي خصوصية ومهام كل منها. ثم ان النشاط الاقتصادي ليس مستقلا عن الجوانب الاجتماعية الأخرى، فالباحث الاقتصادي يجمع بين التجريد النظري كأداة فكرية تقوم عليه الدراسة الاقتصادية وبين المعرفة بالسلوكيات الانسانية الأخرى، فيجمع بذلك بين وصفين عالم اقتصادي باحث اجتماعي، وحيث ان الاقتصاد السياسي علم حديث نسبيا وهو في تطور مستمر، يسعى

دائماً الى توسيع دائرة موضوعاته فان حدوده ما تزال غير واضحة، ما يستدعي البحث في علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى⁽¹⁾.

الفرع الأول: الاقتصاد السياسي والفلسفة

الاقتصاد السياسي هو علم فلسفي لأن مناهج التحليل التي يعتمدها تخضع لقواعد المنطق والاستنباط والاستقراء وكلها مناهج فلسفية يعتمدها الاقتصاديون فالمقتضيات الاقتصادية على الرغم من كونها مادية في غالبيتها، فإنها تعتمد أيضاً على عوامل فكرية ونفسية.

الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يهتم التحليل الاقتصادي بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفاتهم، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة الأسباب التي تدفع الأفراد الى التصرف على نحو معين.

وتظهر العلاقة بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية أكثر ما تظهر فيما يصطلح عليه تسمية "علم الاجتماع الاقتصادي" وهو فرع خاص من فروع علم الاجتماع، فاذا كان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة السلوك الاقتصادي للأفراد والطبقات في زمن معين والآثار التي تترتب على هذا السلوك، فان علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الاجابة عن السؤال المتعلق بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد الى أن يتصرفوا على ذلك النحو الذي اختاروه⁽²⁾. كما تجدر الإشارة الى ظهور علم جديد و هو "علم القياس الاجتماعي" Sociométrie مهمته قياس ظواهر كانت تبدو غير قابلة للقياس الكلي مثل تأثير العلاقات الانسانية على انتاجية العمل، أو تأثير العلاقات الموضوعية على زيادة فعالية العمل بالنسبة للشخص... الخ.

¹ - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 57.

² - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 38.

الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي والديموغرافيا

الديموغرافيا هي فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان عبر الزمن من حيث تعدادهم وأعمارهم وأمل حياتهم ونسبة وفياتهم، ومعدلات الانجاب.... الخ، وبما أن الانسان هو العامل الأساسي في النشاط الاقتصادي، نجد من جهة، أن العوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي اذ تحدد له شروطه الأساسية من اليد العاملة كما وكيفا، وكذلك حجم الحاجات التي ينبغي اشباعها باعتبارها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي؛ ومن جهة أخرى، فإن العوامل الاقتصادية تؤثر هي الأخرى على كيفية التوزيع الجغرافي للسكان كما وكيفا سواء بالنسبة للكثافة السكانية او على أشكال التجمعات البشرية⁽¹⁾ وهي تؤثر كذلك على معدلات الانجاب وتحديد الشروط المادية للحياة بالنسبة للمواليد والوفيات ومتوسط العمر.

الفرع الرابع: الاقتصاد السياسي والجغرافيا

إن النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية (مصادر الطاقة، مصادر المواد الأولية) والبشرية (التجمعات السكانية مصدر اليد العاملة) للنشاط الاقتصادي⁽²⁾، ويمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "بالجغرافيا الاقتصادية" ولكن يبقى في مستوى وصف الأحجام والواقع، ولا يهتم بدراسة أسرار التطور الاقتصادي.

الفرع الخامس الاقتصاد السياسي والتاريخ

تقدم البحوث التاريخية خدمات هامة للباحث الاقتصادي، حيث تساعده على معرفة الوقائع والفعاليات الاقتصادية، فلا يمكن للباحث الاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم التطور وتعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة وبالتالي تساعده على فهم

1- عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 35.

2 - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 60.

الحاضر، فالعودة الى التاريخ تمكننا من معرفة عوامل ولادة ونمو وتطور وفناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة.

يمكننا ربط تطور الأفكار الاقتصادية مع تطور الوقائع وتجدر الإشارة هنا الى ان أهمية علم التاريخ هي التي أدت بالمدرسة التاريخية الألمانية الى بناء كامل نظريتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية، وبعملها هذا بينت مدى العلاقة القائمة بين التاريخ والاقتصاد، والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة الى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي... الخ.¹

الفرع السادس: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس

يهتم علم النفس بالدوافع والمكونات التي تحدد سلوك الأشخاص وتدفعهم الى إتيان تصرف معين وعلى نحو معين، والعلاقة جد وطيدة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، فلقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيك على التحليل النفسي بشكل أساسي لفهم التصرفات الاقتصادية وفهم سلوك الأفراد معتقدين بذلك أن المنفعة الشخصية هي الدافع والمحرك الأساسي لسلوك الفرد. ثم ان للعديد من الظواهر الاقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية لها أبعاد نفسية (2)، يضاف الى ذلك تأثير الدعاية ووسائل الاعلام في توجيه المستهلكين وهكذا نشأ علم خاص هو علم التسويق يقوم بالأصل على التحليل النفسي.

الفرع السابع: الاقتصاد السياسي والقانون

ان العلاقة بين القانون والاقتصاد علاقة وطيدة جدا اذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، ومن بين هذه القوانين تلك المتعلقة بتأطير وتنظيم العديد من الفعاليات الاقتصادية انطلاق من مفهوم الملكية وحدودها مروراً بجميع الأنشطة الإنتاجية الصناعية والزراعية والتجارية، فهذه القوانين ما هي الا ترجمة للواقع الاقتصادي التي

¹ - إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 18.

² - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 39.

تفرضها على المجتمع، كما أن هناك كما هائلا من المواد قانونية المتعلقة بالتصرفات و المعاملات الاقتصادية، كالقانون التجاري قوانين تسيير المشاريع وقانون النقد والقرض، قانون المنافسة قانون الاستثمار...الخ

والعلاقة بين القانون والاقتصاد ليست واحدة في كافة المجتمعات، فكل مجتمع تنظيمه الخاص به والذي يعكس الى حد معين الضرورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه بغرض الوصول الى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي المعمول به، ومن هنا أعتبر القانون عنصرا من العناصر المركزية للنظام الاقتصادي¹. ونشير هنا الى أن هناك منهجان لمعالجة العلاقة بين الحقوق والاقتصاد.

1-المنهج الأول: يرى بإخضاع الظواهر الاقتصادية للحقوق، فحسب البعض فإن تعديل النظام القانوني للملكية والميراث والأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق...) يمكن أن يجر وراءه تعديلات واسعة على النشاط الاقتصادي (انتاج، تراكم...الخ)، وحتى التأثير في السكان.

2-المنهج الثاني: يعتبر أن القانون والمؤسسات القانونية ما هي الا نتاج التطور الاقتصادي ولكنهم لا ينكرون التأثير العكسي للمؤسسات القانونية على النشاط الاقتصادي. والحقيقة أن التشريع يأتي انعكاسا لمستوى وتطور طبيعة النشاط الاقتصادي (حماية الملكية، نظام الارث...الخ)، ولكنه في نفس الوقت يؤثر في تطور ومستوى هذا النشاط. ولا يمكن أن نتصور اليوم رجال القانون يقومون بمهامهم دون الاستعانة بالمعلومات الاقتصادية، كما انه من غير المعقول التعرض الى الحياة الاقتصادية بدون تحديد الإطار القانوني.

¹ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 39.

الفرع الثامن: الاقتصاد السياسي والسياسة

تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة ووظائفها وهيئاتها والعلاقات بينها وطرق الحكم المختلفة، ورغم هذا الاختلاف الظاهر بين الموضوعات التي تدرسها هذه العلوم والموضوعات التي يدرسها الاقتصاد، إلا أن الواقع والتاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد، لأن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة بل أن القرار السياسي ليس إلا تركيزاً لمصالح اقتصادية معينة، فقرار الحرب والسلم لهما حساباتهما الاقتصادية وإقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضاً. كما تؤثر الأوضاع الاقتصادية على الحياة السياسية لدولة ما فكم من دولة عاشت اضطرابات سياسية بسبب أوضاعها الاقتصادية، هذه الاضطرابات التي تؤدي غالباً إلى تغيير طبيعة أنظمة الحكم. فالعلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة تأثير وتأثر.

المطلب السادس: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الدقيقة

يرتبط علم الاقتصاد السياسي بعلاقات وطيدة بمجموعة من العلوم، الإنسانية والدقيقة منها، حيث يستمد ويأخذ منها مناهجها وطرق البحث المعتمدة في مجال بحثها، كما يستقى منها مجموعة من التقنيات التي تساعد على صياغة نظرياته وقوانينه، وهذا ما سندرسه بإيجاز في هذا المطلب من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الاقتصاد السياسي والرياضيات

لقد شاع استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي حيث أنها تزود الباحث الاقتصادي بطريقة استنتاجية، حيث أصبحت الدراسات الاقتصادية غير ممكنة بدون حسابات التفاضل والتكامل والمحاسبة بكل أنواعها... الخ، والرياضيات طريقة هامة من طرق البحث والبرهنة على صحة الفرضيات الأساسية التي يختارها الباحث الاقتصادي ويحتاجها الاقتصادي عند وضع وتحليل النماذج الرياضية وبالأخص عند دخول التخطيط والبرمجة في الدراسات الاقتصادية الجزئية والكلية، فالاقتصادي لا يسعه إلا أن يسير التطور الحديث

الذي طرأ على علم الاقتصاد خاصة وأن معظم فروع الاقتصاد التطبيقي أصبحت تعتمد على الرياضيات.

الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي والإحصاء

لا يمكن للباحث الاقتصادي الاستغناء عن الدراسات الإحصائية لأنها تزوده بالمعلومات الرقمية و التمثيلات البيانية التي يحتاجها لمقارنة النظريات التي توصل إليها بالواقع العملي، فدراسة أي ظاهرة اقتصادية يتطلب جمع المعلومات عنها وتبويبها و توثيقها في شكل جداول ومنحنيات بيانية بصورة تمكن الاقتصادي أن يستقري النتائج من ذلك ويحلل الظاهرة بشكل علمي دقيق يقوم على معاينة مدى تكرارها والعلاقة بين النتائج والأسباب، فالاقتصادي المعاصر لا يمكنه الاستغناء عن الإحصاء والرياضيات باعتبارها أدوات ضرورية لاتخاذ القرار الاقتصادي.

الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي والإعلام الآلي

لقد أدى ظهور الحاسوب بعد الحرب العالمية الثانية الى تطور معالجة المعلومات باستخدام الحاسوب، فأحدثت النظم المعلوماتية والبرمجيات المتعددة والمتخصصة تغييرا جذريا في معالجة المعطيات الاقتصادية وفي إدارة المؤسسات الاقتصادية، كما زود الاقتصادي بإمكانيات هائلة على التنبؤ من خلال توفير المعلومات، وكذلك توفير قوة العمل باستخدام البرامج المعلوماتية في المحاسبة وتسيير المخزون وتسيير الأفراد... الخ، ثم إن استخدام الحاسوب ساعد على تطوير الاقتصاد النظري والتطبيقي على حد سواء.

الفرع الرابع: الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا (فن الإنتاج)

تهتم التكنولوجيا بالمادة، بينما يدرس الاقتصاد العلاقة بين البشر والمادة من جهة وبين البشر بعضهم مع بعض حينما تكون المادة وسيطة بينهم من جهة ثانية.

فرجل التكنولوجيا يدلنا على المردود الكمي الذي بإمكاننا أن نحصل عليه من تطبيقنا لفن معين في قطاع اقتصادي معين، أما الاقتصادي فانه يدلنا على مردودية هذا التطبيق.

فالاقتصادي لا يمكن أن يدرس تكاليف الآلات وإنتاجها إذا ما أهمل التعرف على دور هذه الآلات وخصائصها التكنولوجية... الخ.

الفرع الخامس: الاقتصاد السياسي والعلوم الحيوية

يهتم الاقتصاد بإشباع الحاجات المتعددة بواسطة السلع النادرة، من هنا تظهر أهمية العلوم الحيوية بالنسبة للاقتصادي حيث تعرفه بالقوانين الفيزيولوجية التي تحدد حاجات الإنسان، وهذه المعرفة ضرورية وخاصة من أجل حساب الحد الأدنى لمستوى المعيشة للاستهلاك الذي لا يمكن تقليصه، وكذلك لحساب تكاليف تكوين الرأسمال البشري (الثروة البشرية) وكذلك لحساب تكاليف التغيرات الإنسانية (مستوى الخصوبة-معدل الوفيات....) الخ

ان المعلومات الخاصة بالعلوم الحيوية تعتبر ضرورة لكل باحث اقتصادي وذلك من أجل إجراء الحسابات على المستوى الجزئي (المؤسسة) لتقدير الطلب أو على مستوى الاقتصاد الكلي من أجل تحديد المجاميع الكلية اللازمة للتوازن الاقتصادي الكلي.

لقد تعرفنا الى أهمية العلاقة بين الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى و هذا ما يؤكد الاقتصادى "جون ستيوارت ميل": " من العسير أن يكون الإنسان اقتصاديا جيدا اذا لم يكن سوى ذلك". ويتضح من علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى بان تطور علم الاقتصاد يتنازعه اتجاهان، التخصص والشمولية.

الفرع السادس: تخصص علم الاقتصاد

نلخص مبررات تخصص علم الاقتصاد فيما يلي:

1-تعتقد مجال علم الاقتصاد مع تطوره: إن التعقيد هي صفة لازمة في كل العلوم في الوقت الحاضر، فالباحث لا يستطيع الإلمام بكل جوانبها وبالتالي يصبح من الضرورة تطور فروع داخل كل علم وهذا ينطبق على ميدان علم الاقتصاد، حيث ظهر في مجاله جملة من الاختصاصات الضرورية جدا مثل الاقتصاد القياسي، الإدارة، المصارف، المحاسبة... الخ، وكذلك التعمق في بعض جوانب الاختصاص الواحد كالمحاسبة المعقدة، التحليلية... الخ.

2-التخصص أحد مستلزمات زيادة الإنتاجية: ان التعمق في التخصص يسمح للباحث الاقتصادي بمعرفة دقائق الأشياء واكتشاف العلاقات بين الظواهر فالتقدم العلمي يرتبط كأى انتاج آخر بتوزيع الأنشطة والمهارات بين عدد متزايد من الفنيين ذوي التخصص الضيق.

الفرع السابع: شمولية الاقتصاد

نلخص مبررات شمولية علم الاقتصاد كما يلي:

1-باعتبار أن علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية المهمة بالإنسان بكامل سلوكه وأحاسيسه فمن غير المعقول التوصل الى استنتاجات كلية وصحيحة بالنظر إليه من جانب واحد، فالنظرة العامة للظاهرة من كل جوانبها هي النظرة الصحيحة ذلك أن النظرة الضيقة ومن جانب واحد فقط قد تخفي على الباحث حقائق كثيرة، ولهذا تظهر ضرورة توسيع أفق علم الاقتصاد وعدم التشدد في التخصص.

2-لا يمكن عزل السلوك الاقتصادي للإنسان عن جوانب سلوكه الأخرى ومحاولة كهذه تعني بالضرورة الحكم على الاقتصاد السياسي بقصوره عن الإحاطة بحقائق سلوك الإنسان ذلك ان العمل الاقتصادي ما هو الا نشاط الانسان في ظل الجماعة، فتقدم علم الاقتصاد مرتبط بتقدم العلوم الأخرى، فتطور التكنولوجيا وعلم النفس ينعكس بدوره على تطور علم الاقتصاد.

والخلاصة هو أن الباحث الاقتصادي يحتاج الى مجال واسع وإلمام كبير بمدي تقدم العلوم الأخرى وهو بالضرورة بحاجة الى الاستفادة من مجهودات كل الاختصاصيين في المجالات المختلفة، فالباحث الاقتصادي منسق لجهود كبيرة يقوم بها غيره كالحاسبون والاحصائيون الخ. وعليه أن يستفيد من كل العلوم الأخرى حتى يستطيع الإلمام بكل جوانب الظاهرة الاقتصادية ويتمكن من فهم الإشكالات الاقتصادية، بغية ايجاد حلول وتقديم اقتراحات مناسبة.

المبحث الثاني: الطلب الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية

الحاجة أو الرغبة هي الدافع الداخلي للفرد لطلب وسيلة لإشباع ذلك الشعور، يحمل هذا الدافع الصفة الاقتصادية إذا كانت وسيلة إشباعه ذات قيمة اقتصادية، قابلة للتداول أو البيع والشراء) وفي هذه الحالة تعرف هذه الوسيلة بالمنفعة الاقتصادية¹.

ترتبط الحاجة بالطبيعة الإنسانية وطبيعة التكوين الثقافي والميول النفسية، كما ترتبط الرغبة بدرجة حرمان أقل من تلك المرتبطة بالحاجة، وبالحقل الاقتصادي أحياناً يتم استخدام لفظ الحاجة للدلالة على المعنيين.

تنقسم الحاجات الاقتصادية من حيث الأهمية إلى حاجات ضرورية، وهي تلك الحاجات اللازمة، حيث يتوقف وجود الإنسان على مدى قدرته على إشباعها، وحاجات كمالية وهي تلك التي يؤدي إشباعها إلى زيادة رفاهية الإنسان، كما يمكن تقسيمها من حيث عموم النفع إلى حاجات فردية تحقق إشباع فردي، وحاجات جماعية، تحقق إشباع جماعي كالأمن، كما يمكن تقسيمها من حيث الطبيعة البشرية إلى حاجات مادية وحاجات معنوية.

تتميز الحاجات بالقابلية للانقسام والتكامل والقياس والتطور و التكرار، فالحاجة شعور بالحرمان قابل للتخفيف منه تدريجياً بزيادة حجم المورد المخصص لهذا الغرض و بالتالي زيادة كمية المنفعة تدريجياً إلى أن يزول الشعور بالحرمان اتجاهها نهائياً، فيما يعرف في الأدب الاقتصادي بقانون تناقص المنفعة الحدية " الهامشية" ، كما أن الحاجات تكمل بعضها الآخر، ثم ان الحاجة يمكن قياسها أو تقديرها ذاتياً، فليست كل الحاجات الإنسانية بنفس اللاحاح علي الانسان وفي نفس الفترة الزمنية ، وانما يمكن ترتيبها وفقاً لدرجة الأهمية خلال وقت معين، و هذا ما يصطلح عليه في لغة الاقتصاد ب "قانون سلم الرغبات" و الذي مفاده ان الفرد يرتب حاجاته ورغابته وفق سلم أولويات من الالهة الى الأقل أهمية وكل ذلك وفق ما يتوفر لديه من موارد مخصصة لهذا الغرض. وأخيراً فالحاجة الإنسانية متطورة بشكل

¹ - كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، عملية تداول رأس المال، المجلد الأول، أعده للنشر فريديريك انجلز ترجمة د. فالح عبد الجبار، دار الفارابي بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2013. ص 191.

مستمر وفقاً للزمن ومتغيرة وفقاً للمكان، فحاجة الإنسان الأول تختلف عن حاجات الإنسان المعاصر¹.

المطلب الأول: المنفعة الاقتصادية

المنفعة هي كل صفة كامنة في كل موجود مادي أو معنوي يقابلها شعور بالرغبة أو الحاجة، تمثل المنفعة بشكل عام، صفة نسبية لنفس الشيء وتخضع لتقدير شخصي ومتغير، فتقدير منفعة الأموال يختلف باختلاف الزمان والمكان، الحاجة هي أصل المنفعة ومنشئها، فالمنفعة هي قدرة الشيء من خلال استهلاكه على إزالة الشعور بالحرمان الناتج عن حاجة أو رغبة قائمة في النفس البشري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المنفعة الاقتصادية هي كل موجود يلبي حاجة سواء أكان مباح أو مقيد أو محظور اجتماعياً يتضمن صفة تجعله قادر على إشباع حاجة أو رغبة يمكن حيازته وتبادلته سواء بدفع قيمة اقتصادية أو بدونها، فالمنافع إما اقتصادية وهي كل ما يمكن بيعه، أو غير اقتصادية وهي المنافع الحرة التي لا تستلزم أي قيمة كالهواء والشمس، أو لاقتصادية وهي المنافع الغير ممكن حيازتها من خلال قيمة اقتصادية وتستلزم دفع قيمة لا اقتصادية كالمشاعر الإنسانية. ثم إن المنفعة من الناحية الاقتصادية البحتة لا تخضع للأحكام القيمية والأخلاقية أو حتى الدينية، فالمنفعة هي كل مورد يمكنه أن يلبي حاجة أو رغبة قائمة في الذات.

الفرع الأول: نظرية القيمة الاقتصادية

إذا كانت المنفعة هي غاية الطلب فإن القيمة هي غاية العرض وحافزه وبالأخص فائض القيمة هو محور الإنتاج وعموده الذي يقوم عليه، القيمة هي تقييم لمقدار الصفة الاقتصادية للمنفعة، والاقتصادية هي صفة قابلية الحيازة والتداول للشيء النافع محل الصفة².

1 - حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 24.

2 - كارل ماركس، رأس المال، عملية انتاج رأس المال، مرجع سابق، ص 625.

صفة الاقتصادية هي وصف اجتماعي متغير لمورد مادي أو لامادي يمكن يتضمن قيمة اقتصادية يمكن التعبير عنها بالنقد وتداولها، فقابلية ما تتضمنه المنفعة من قيمة للتداول (البيع والشراء) هي محور التفريق ما بين ما هو اقتصادي وما هو غير اقتصادي، حيث ما هو اقتصادي، يمكن التعبير عما يتضمنه من قيمة يمكن قياسها والتعبير عنها بوحدات قياسيه وتداولها، ولا يمكن الحصول عليه إلا من خلال عمل اقتصادي¹.

يستعمل مصطلح السلع والخدمات للإشارة إلى موارد اقتصادية بما تتضمنه من قيمة اقتصادية تتمتع بها خلال لحظة معينة، تتغير هذه القيمة وفقا للمتغيرات الزمانية والمكانية التي ترتبط بطبيعة المنفعة ومدتها ومدى ضرورتها وتغير حجم الحاجة اليها في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، أما النقود، فهي تعبير عن قيمة اقتصادية لمورد ما، فهي أوراق ائتمانية رسمية بقيمة معينة يمكن من خلالها تقدير وخرن القيمة لتسهيل تداول المنافع وحفظ القيمة، وللنقد دور أساسي في عملية الإنتاج، حيث يجب أن يتوافر الائتمان بالقدر الذي يسمح بتسييل القيمة.

الفرع الثاني: الأموال الاقتصادية

هي كل مورد مادي أو معنوي طبيعي خضع لتدخل بشري أو لم يخضع لذلك أو مختلط ككل عمل إنساني مختلط بعمل طبيعي تم نسبه إلى صفة الاقتصادية، فهو وعاء لها مهما كان تصنيفه وفقا لمعيار المنفعة الاقتصادية التي يتضمنها، وهو كل ما أدرك الإنسان منفعة الاقتصادية قبل الاستغلال، أي يمكن إعدادها فعليا للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي فهي مواطن ربط القيمة الاقتصادية بالمصدر، ولذلك فالمورد هو الأصل الذي ترد منه المنفعة، أما عامل الإنتاج فهو ذلك الجزء من الموارد الاقتصادية الذي تم امتلاكه أي أصبح مالا و تم اعداده فعلا للمساهمة في عملية الإنتاج أي أصبح رأس مال.

فالمال وفق المفهوم الاقتصادي هو كل مورد مادي أو معنوي مملوك ملكية عامة أو ملكية خاصة يتضمن منفعة اقتصادية، سواء أكان في صورة مصدر أو مورد أو مال (منفعة استهلاكية) أو رأس مال (منفعة إنتاجية) وينقسم المال الاقتصادي سواء أكان رأسمالي أو

1 - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 134

استهلاكي وفقا لمعيار الديمومة إلى أموال مستهلكة أي تقنى وتزول عند استعمالها مرة واحدة كالطعام والوقود، وأموال عمرة أي ينتفع بها لأكثر من مرة مثل السيارة والأثاث ومعدات الإنتاج الرأسمالية، وأموال أبدية لا تزول بالاستعمال مثل الأرض.

وإذا كان المال الاقتصادي هو الأصل في حفظ القيمة وتداولها (النقود السلعية)¹ إلا أن التطورات الحاصلة في عمليات التبادل الاقتصادي مكنت من طرق تعبئة وتبادل للقيمة الاقتصادية بمعزل عن منفعتها، وذلك من خلال ما يعرف بالنقود الائتمانية بأشكالها كالصكوك الحكومية، وسندات الخزينة والشيكات التجارية والنقود الإلكترونية، حيث تمثل هذه القيم تمثل دين على جهة إصدارها مقابل منفعة تحصلت عليها و هي قابلة للتداول بقوة القانون، هذا بالإضافة إلى الأوراق التجارية كالأسهم والسندات التي تمثل دينا على التجار قابل للتداول على أساس الثقة والسمعة التجارية.

وبذلك مكنت النقود الائتمانية والأوراق التجارية من مرحلة جديدة لحفظ وتبادل القيمة الاقتصادية مختلفة عن مرحلة المبادلة بالنقود السلعية، وبشكل عام ترتبط كفاءة وجودة الأموال المباشرة أو غير المباشرة بقدرتها على الاحتفاظ بما تتضمنه من قيمة اقتصادية أطول فترة ممكنة أو زيادتها ومدى مقاومتها لعوامل تسرب القيمة كالتضخم وتغير الطلب.

الفرع الثالث: نظرية منشأ القيمة الاقتصادية

رأس المال الاقتصادي هو كل مال اقتصادي اكتسب صفة إنتاجية، رأس المال هو قيمة تأتي بفائض قيمة، وبذلك فهو مصطلح يشمل كافة عوامل الإنتاج المادية بأنواعها المختلفة تبعاً لطبيعة الاستخدام كما يشمل المنتجات المادية والمعنوية التي تستخدم في عملية الإنتاج كرأس المال الاجتماعي والثقافي والفكري والبشري والنفسي والتنظيمي والذي يؤدي إلى تولد قيمة مضافة.

المورد الاقتصادي هو كل موجود مادي أو معنوي يشمل منفعة، منشأة المعارف، الإسكندرية. مطبعة أطلس. القاهرة 1975، تتسم بصفة الاقتصادية والتي يمكن تقييمها قياسياً،

¹ - آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الثاني، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، الطبعة الأولى 2008، ص 300.

فالإنتاج قد يكون إضافة منفعة ذات قيمة الى قيمة المدخلات، وإذا كان لأثر تدخل عامل أو أكثر، يحدث إضافة منفعة ذات قيمة على المدخلات الخام فمن أين اشتقت هذه القيمة المضافة؟

لا شك أن التقييم له طبيعة وبعد اجتماعي ونفسي، فسلعة معينة قد تكون ذات قيمة كبيرة جدا في مجتمع معين ولها أيضاً تكلفة كبيرة، إلا أنها في مجتمع آخر لا قيمة لها بالرغم من تكلفتها لأن لا أحد يطلبها، كما أن الطلب على سلعة معينة قد يؤدي إلى رفع تكلفتها لزيادة الطلب على عوامل إنتاجها وبالتالي ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج، هناك عامل آخر يؤدي الى رفع القيمة كعامل الطلب، وفي ذلك الصدد كانت النظريات الأساسية التي حاولت تفسير القيمة الاقتصادية بالمنفعة.

النظرية الأولى تعرف باسم نظرية "قيمة العمل" وتفسر قيمة السلعة الاقتصادية بحجم العمل الذي بذل في عملية إنتاجها، ووفقا لهذه النظرية فإن الطبيعة لا توصف بأنها مال إلا إذا تضمنت قدرا معيناً من العمل لتصبح ذات قيمة، فالموارد المعدنية لا توصف وفقا لهذه النظرية بالمال مالم يتم استخراجها.

انتقاد لهذه النظرية ظهرت نظرية "قيمة المنفعة"، وتفسر القيمة من جانب الطلب، وقد فرقت هذه النظرية ما بين قيمة السوق والتي يحددها حجم الطلب في مجتمع معين، وما بين القيمة الاستعمالية للفرد (القيمة الاستهلاكية) كتقويم شخصي لقيمة المنفعة يتحدد حسب حاجة الفرد وحالته المادية والنفسية والتي تختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر.

ظهرت نظرية الازدواج في القيمة وهي النظرية التي تفسر قيمة الصفة الاقتصادية للمورد من جانبي العرض والطلب، حيث ذهبت إلى الجمع ما بين نفقة الإنتاج والمنفعة لتفسير القيمة، لأن تحديد تكلفة إنتاج السلعة يرتبط بتحديد حجم الطلب عليها وقدر الإنتاج، كما أن المنفعة من جانب الطلب تمثل شرطا للقيمة.

ثم ظهرت نظرية أخرى مفادها أن المنافع تكون لها قيمة اقتصادية لأن لها ندرة نسبية، وعليه فإن مشكلة الندرة هو محور علم الاقتصاد، وبذلك فالحاجة شرط للمنفعة، والمنفعة شرط لصفة الاقتصادية والتي تتحدد قيمتها بمقدار العمل والندرة النسبية للموارد.

الندرة النسبية هي أن تكون الكميات المتوافرة من المنفعة أقل من حاجات المجتمع، وهي صفة نسبية وفقاً للمتغير المكاني والزمني والاجتماعي¹.

قد تعود الندرة لأسباب تتعلق بطبيعة المنفعة، كدرجة توافر موارد المنفعة (موارد حرة)²، وموارد اقتصادية³، كما قد يعود لأسباب اجتماعية، تتمثل في نظرة المجتمع لتلك المنفعة ما بين الحظر والتقييد والإباحة⁴.

وبذلك يمكن القول بأن القيمة الاقتصادية صفة متغيرة في أي شيء مادي أو معنوي قابل للتداول بتغير ثلاثة عوامل وهي التكلفة المباشرة والغير مباشرة والنفع والندرة أي من جهتي العرض والطلب.

وبذلك فالنظريات التي حاولت تفسير القيمة بالمنتج، حيث تعتبر أن منشأ القيمة يرجع لما تضمنته من تكلفة فسعر البيع يتحدد بكلفة المنتج، وعلى العكس اعتبرت نظرية أخرى أن القيمة تتحدد بما تتضمنه من منفعة واحتياج السوق لها، فكلما ازدادت حاجة المستهلك لمنتج معين يرتفع الطلب على ذلك المنتج وترتفع معه قيمته بغض النظر عن تكلفته، اتجاه آخر أضاف ذلك البعد المتعلق بحجم المعروض وتناسبه مع حجم الطلب عليه، فازدياد الطلب على منتج معين لن يؤثر على السعر في حالة زيادة وفرته بنفس قدر زيادة الطلب عليه، إلا أن شح الموارد لتلبية تزايد الطلب قد يكون العامل الحاسم في رفع القيمة.

وأخيراً يجب التفريق ما بين تغير القيمة التي تتضمنها المنفعة وما بين تغير القيمة التي تتضمنها وحدات التقييم (النقد)، ففي حالة ثبات معادلة وحدة من الإنتاج بوحدة من نقد

¹ -مختار حميدة، محاضرة في مدخل الاقتصاد، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة. 2008/2007

² - وهي الموارد التي لا يتطلب الحصول عليها بذل الجهد أو المال مثل الأكسجين وضوء الشمس.

³ - هي الموارد التي يتطلب الحصول عليها بذل المال ومدى صعوبة الحصول عليها، سواءً أكان مورد طبيعي أو بشري أو صناعي.

⁴ - يأخذ التقييد الاجتماعي عدة صور كالقيود التشريعية والسياسية والمجتمعية، ولذلك فالعامل الاجتماعي يسهم في بعض الحالات في الندرة.

أجنبي مع تغير تقييمها بوحدات النقد المحلي بالارتفاع (التضخم) الذي يصاحبه انخفاض معامل تعادل القوة الشرائية، ففي هذه الحالة فإنه لم ترتفع قيمة الإنتاج وانما القيمة التي كانت تتضمنها وحدات النقد المحلي هي التي انخفضت، فيرتفع المستوى العام للأسعار على المستوى الوطني بالرغم من عدم التغير الحقيقي لقيمة المنفعة التي يتضمنها المنتج، هذا ما يمكن ملاحظته على سبيل المثال في الاقتصاد الوطني الجزائري حاليا وفي السنوات السابقة.

المطلب الثاني: نظرية الإنتاج

نظرية الإنتاج هي المقاربة العلمية الوصفية والتفسيرية لظاهرة خلق المال من حيث ماهيته وعناصر أو عوامل خلقه والعلاقات بينها وأثر تغير تلك العوامل على الناتج كما وكيفا، وبالرغم من أن ظاهرة خلق وتوزيع الأموال الاقتصادية قديمة قدم البشرية، ظهرت مع ظهور المحاولات البشرية الأولى للانتفاع بالموارد الطبيعية، إلا أن محاولات تنظير تلك العلاقات وصفا وتفسيرا بات متأخرا عن عمر البشرية¹.

الفرع الأول: نظرية الإنتاج لدى الإسكولائيين

ترجع الإرهاصات الأولى لمحاولات تنظير الإنتاج إلى العهد الوسيط الإقطاعي، وقد اتسمت الأفكار الاقتصادية في هذه الحقبة بخضوعها لتعاليم الكنيسة، وخضوع الاعتبارات المادية بشكل عام للاعتبارات الروحية مع خلطها بالأفكار الفلسفية القديمة بحيث يمكن وصفها إجمالاً بالاقتصاد المسيحي²، وكان مفهوم الإنتاج بالمرحلة الإقطاعية يشير بشكل أساسي إلى الإنتاج الزراعي، حيث اعتبر كلاً من الصناعة والتجارة من الأعمال الغير نبيلة، فالصناعة كانت عمل غير نبيل استناداً للأفكار اليونانية والرومانية القديمة بأن العمل اليدوي غير لائق بالرجل الحر، وقد رفض ذلك الراي القديس "توماس الاكوييني" مع ابقاءه على اعتبار أن العمل اليدوي أدنى منزلة من العمل الذهني، أما التجارة فكانت تنظر إليها

1 - حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 77

2 - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 90.

المسيحية على أنها عملا غير طبيعي تكاد تكون خطيئة بحد ذاتها¹ ، وقد اعتبرها القديس "أوغسطينوس" أو "اغسطين الكبير " بأنها تلهي صاحبها عن وجه الله، وهكذا فإن فكرهم لم يكشف عن ملامح نظرية معينة حول علاقات خلق الإنتاج ، إلا أن الأفكار العامة لتلك الحقبة يمكن من خلالها استنباط ارتباط مفهوم الإنتاج بالزراعة².

الفرع الثاني: نظرية الإنتاج لدى الماركنتيليين

بانتهاء العصور الوسطى وتفكك النظام الإقطاعي والتخلي عن أفكار الكنيسة وإباحة الربا وتقدير التجارة، ظهرت الرأسمالية التجارية من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وبدأ الفكر الاقتصادي يخطو خطوة غير مكتملة لتنظير مفهوم الإنتاج، حيث انتهت تلك الحقبة ولم يقدموا نظرية خاصة حول ظاهرة الإنتاج³.

كانت المجتمعات في تلك الفترة، مجتمعات زراعية بالدرجة الأولى، فقد استمر مفهوم الإنتاج المرتبط بالأساس بالإنتاج الزراعي، إلا أن اهتمامهم بالتجارة وخاصة الدولية اقتضى بالتتابع الاهتمام بالصناعة باعتبارها عاملا من عوامل الازدهار التجاري (صناعة السفن، و السكك الحديدية لنقل المواد و السلع التجارية)، فكانت أهمية الصناعة تابعة لاهتمامهم بالتجارة ، وقد أدى ذلك الاهتمام التبعي لنشأة الماركنتيلية الصناعية في فرنسا ، والتي اعتبرت أن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لاعتقادهم بأن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة و التوسع التجاري من المنتجات الزراعية، وقد عبر عن ذلك التوجه "أنطوان دي مونكريتيان" والذي اعتبر أن الإنتاج هو الأداة الوحيدة لضمان جميع الثروات في إشارة ضمنية منه إلى الإنتاج الزراعي والصناعي معاً.

1 - جوزيف. أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، المجلد الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، مراجعة عصام الخفاجي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص 145.

2 - جوزيف. أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 111.

3 - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 66.

الفرع الثالث: نظرية الإنتاج لدى الفيزوقراطيين

بحلول منتصف القرن الثامن عشر ظهر فكر اقتصادي جديد قبيل الثورة الفرنسية وهو الفكر الاقتصادي الليبرالي للطبعيين بريادة "François Quesnay" والذي دعا إلى تحرير السوق من كافة القيود وقدم أول محاولة لوضع نظرية واضحة حول مفهوم الإنتاج.

رفض الفيزوقراط نظرية الماركنتيليين للمال بأنه الذهب والفضة والذي بوفرته تتحقق الثروة ، واعتبروا المال هو السلع المادية بما تحققه من منفعة فالذهب والفضة أموال عقيمة باعتبارها مقياس للقيمة، والإنتاج هو الخلق والإضافة والذي لا يتحقق إلا من خلال الزراعة فهي النشاط الوحيد القادر على المضاعفة والزيادة، فالأرض قادرة على مضاعفة وزن معين من الحبوب إلى أوزان مضاعفة ولذلك فهي عامل الإنتاج الوحيد، أما الصناعة فهي مجرد تحويل للنواتج من صورة لأخرى والتجارة مجرد نقل لذلك الناتج، ولذلك فالأنشطة الصناعية والتجارية لا تعد إنتاجاً وإن كانت تضيف منفعة للأموال، باعتبار الأموال مادية فقط، حسب وجهة نظرهم أما الخدمات فليست أموال حتى وإن كانت منفعة ذات قيمة اقتصادية¹.

الفرع الرابع: نظرية الإنتاج لدى الكلاسيكيين

لم يلبث مرور ربع قرن على فكر الطبعيين حتى ظهر "آدم سميث" والذي قبل ما طرحه الفيزوقراط كون المال هو المنتجات المادية فقط، ومبدأ فصل الخدمات عن مفهوم المال لأنها لا تضيف ثروة وتزول بمجرد استخدامها، إلا أنه عارض فكرة اقتصار مفهوم الإنتاج على النشاط الزراعي فقط وفكرة أن الأرض هي العنصر الفعال في الإنتاج حيث استبدله بفكرة العمل، إذ أن حسب وجهة نظرهم، فالزراعة هي الأخرى مجرد تحويل لمجموعة المدخلات من شكل لآخر شأنها في ذلك شأن الصناعة، ومن ثم فمن غير المنطقي الفصل بين مخرجات النشاط الزراعي ومخرجات النشاط الصناعي من حيث مفهوم

¹ - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 115.

الإنتاج، وبذلك اعتبر "آدم سميث" الإنتاج هو السلع المادية فقط، أدت نتائج "آدم سميث" إلى ضم الخدمات اللصيقة بالسلع المادية لمفهوم الإنتاج حيث اعتبر أنه من غير الممكن فصل الخدمات اللصيقة بإنتاج السلع المادية كالنقل والتخزين عن الإنتاج، أما الخدمات الأخرى التي يمكن فصلها عن السلع المادية كخدمات المهن الحرة فهي ليست من قبيل الإنتاج¹.

أما الكلاسيكي "جان باتيست ساي" فقد اعتبر أن خلق أي منفعة هو من قبيل الإنتاج، وبذلك فالإنتاج هو كل عمل نافع يؤدي إلى اشباع حاجات الأفراد سواء كانت مادية أو خدمانية، وبعد مائة عام مما طرحه "آدم سميث" ظهر "كارل ماركس" الذي اتفق معه كون الإنتاج مادي فقط وأن عنصر العمل هو العنصر الفعال في خلق القيمة بين عوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال) والتي استبدل أحيانا وصفها بلفظ قوى الإنتاج بدلاً من عوامل أو عناصر الإنتاج، إلا أن نظرية ماركس حول الإنتاج ركزت على تغليب أهمية عنصر العمل المباشر على العمل المتجسد عن طريق الآلات والمعدات واعتبرته الأحق بفائض القيمة².

الفرع الخامس: طبيعة علاقات الإنتاج

استمر التيار العام للفكر الاقتصادي وحتى الماركسية بأواخر القرن التاسع عشر على تفسير ظاهرة خلق المال (الإنتاج) بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تؤدي إلى إضافة منفعة ذات قيمة، فهي مجموعة من العلاقات ما بين الأفراد الذين يملكون عوامل الإنتاج تعمل هذه العلاقات من أجل إضافة منفعة بتحويل الموارد من صورتها الأصلية إلى صورة نافعة ذات قيمة تتحدد بتكلفة تلك العوامل، فيما يطلق عليه بقيمة التكلفة، هذه القيمة المضافة لا ترتبط بضرورة تلك المنفعة المضافة، فقد تكون قيمة التكلفة المضافة صغيرة

¹ - آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الأول، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد 2007، ص 16.

² - كارل ماركس، رأس المال: عملية انتاج رأس المال، مرجع سابق، ص 71.

بينما منفعتها المضافة ذات ضرورة كبيرة، ومن جانب آخر قد تكون قيمة التكلفة المضافة كبيرة بينما ضرورة المنفعة المضافة صغيرة.

وعلى ذلك، واعتباراً للطبيعة الاجتماعية لعلاقات الإنتاج هناك اختلاف ما بين الفيزوقراط والكلاسيك الذين اعتبروا أن العلاقات الاجتماعية لعوامل الإنتاج علاقات ثابتة تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية تفسدها التدخلات السياسية ويكشفها البحث الاقتصادي وما بين الماركسيون الذين اعتبروها علاقات ديناميكية.

عارض التيار الماركسي ذلك الاتجاه الثابت بالرغم من اتفاقه على الطبيعة الاجتماعية لعلاقات الإنتاج إلا أنه وصف تلك العلاقات بالديناميكية وعدم الثبات تبعاً لتغير المجتمعات، وهو ما حدث بالفعل مع تغير علاقات الإنتاج مع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتراكم فوائض الإنتاج الصناعي وبالتالي تحول المشكلة من جانب العرض والقدرة على خلق المال إلى جانب الطلب (القدرة على البيع)¹، والذي مهد لرؤية جديدة لهذه العلاقات مع النيوكلاسيك من منظور المنفعة المضافة والنفعية المكتسبة، حيث اعتبروا أن علاقات الإنتاج ليست اجتماعية وإنما علاقات بسلوكية مع تأكيد فكرة الثبات الكلاسيكية، فهي علاقات ما بين الأفراد والأشياء (عوامل الإنتاج نفسها) أو ما بين حاجة الفرد والمنفعة التي يتضمنها الشيء، فهي علاقة بسلوكية تبدأ من الفرد وشعوره بالحاجة وتنتهي بالمنفعة المضافة إلى المنتج، والتي تمثل العامل الأساسي في تحديد القيمة لا ما تتضمنه من تكلفة .

وبذلك فقد نقل النيوكلاسيك الاهتمام من موضوع خلق المال إلى موضوع المنفعة التي تتحقق من المال، ويتسارع معدلات الإنتاج والاستهلاك بالقرن العشرين عادت المشكلة مرة أخرى في صورة ندرة عوامل الإنتاج، مما أتاح رؤية أخرى لعلاقات الظاهرة من جانب الندرة، فبالرغم من اعتبار النيوكلاسيك أنها علاقات بسلوكية إلا أنها لا تتعلق بحاجة الفرد تجاه منفعة الشيء، وإنما تنشأ من ندرة المنفعة تجاه حاجة الفرد وعلى أساسها تتحدد

¹ - محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 159.

القيمة. لقد ظلت العلاقة عند النيوكلاسيك بسلوكية وانتقل الاهتمام معها من النفعية إلى الندرة.

المطلب الثالث: نظرية عوامل الإنتاج

عوامل الإنتاج هي العوامل الحصرية لخلق المنافع ذات القيمة الاقتصادية، وبمعنى آخر هي عناصر توليد المنافع وليس أسباب، فالأسباب الدافعة تتمثل في الحاجات والرغبات، كما أنها عناصر حصرية لتوليد أو خلق المنافع ذات القيمة الاقتصادية بما تضيفه من عمل، وليست عناصر حصرية لخلق القيمة بالمنفعة، حيث تنشأ قيمة التكلفة بما تضيفه تلك العوامل من قيمة، أما القيمة التبادلية فتتأثر نتيجة تفاعل عنصري ندرة المنفعة الناتجة والحاجة إليها، وهما نسبتي متفاوتتين زمانياً ومكانياً.

لقد تطور مفهوم المال من مفهوم الذهب والفضة لدى الماركنتيليين، إلى مفهوم الناتج الزراعي لدى الفيزوقراط واعتبار أن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد في إنتاجه وبالتالي الأرض هي عامل الإنتاج الوحيد، إلى مفهوم الناتج الزراعي والصناعي لدى الكلاسيك وبالتالي تفصيل عناصر الإنتاج إلى الأرض والعمل و رأس المال (الآلات والمعدات) لأول مرة على يد "آدم سميث" واعتبار أن العمل هو العنصر الفعال في الإنتاج¹، وتبعه على ذلك التقسيم أغلب الاقتصاديين الكلاسيك و "جون ستيوارت ميل" كما اعتبره "كارل ماركس" بالثالث المقدس، ثم اتسع المفهوم مع "باتيست ساي" ليشمل الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي أي السلع المادية والخدمية، فكل خلق لمنفعة مادية أو معنوية ذات قيمة اقتصادية يعد إنتاجاً لمال، أما إذا خلقت المنفعة الناتجة من القيمة الاقتصادية تماماً فلا تعد من قبيل إنتاج المال²

وفي عام 1956 ظهر مصطلح رأس المال البشري، كما ظهرت بعض الأفكار الاقتصادية بإضافة رأس المال الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية) ورأس المال الثقافي ورأس

¹ - آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الأول، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، مرجع سابق، ص 11.

² - كارل ماركس، رأس المال: عملية إنتاج رأس المال، مرجع سابق، ص 566.

المال النفسي ورأس المال السياسي والتشريعي ضمن العوامل التي تسهم في عملية الإنتاج بخلاف التراخيص والتصاريح الرسمية التي تدخل ضمن رأس المال الفكري، كما دعا بعض الاقتصاديين إلى اعتبار التكنولوجيا عامل إنتاج مستقل عن رأس المال الصناعي¹ وهذا ما سنفصله في الفروع التالية.

الفرع الأول: رأس المال السياسي (هيكل الحكومية)

رأس المال هو كل مملوك ذو قيمة اقتصادية ومنفعة إنتاجية، الطاقة الإنتاجية هي مجموعة من العلاقات بين رؤوس أموال معينة لدمج منافعهم في صورة منفعة واحدة، جميع رؤوس الأموال يخضع ضمها لمزيج علاقات الطاقة الإنتاجية لرغبة وقدرة التنظيم فيما عدا رأس المال السياسي، فهو العامل الذي يظهر ضمن أمزجة عوامل إنتاج الطاقات الإنتاجية الوحيدة وعلى المستوى الكلي بصفة السيادة².

رأس المال السياسي أو القيمة المضافة له هو أثر الدولة بمؤسساتها الحكومية والبرلمانية والقضائية على أداء النشاط الاقتصادي الواقع بنطاق سيادتها، والذي ينقسم إلى سياسات داخلية أو خارجية ترتبط بشكل مباشر بالمجال الاقتصادي وسياسات ترتبط بشكل غير مباشر بالمجال الاقتصادي.

يستخدم اصطلاح السياسة العامة أو الحكم عادة للدلالة على السياسات السيادية غير المرتبطة بشكل مباشر بالمجال الاقتصادي والمرتبطة بانتقال والتداول والتشارك على السلطة ووضع الحقوق والحريات خاصة الأساسية منها.

السياسة الاقتصادية للدولة هي موقفها تجاه النشاط الاقتصادي، وتمثل مجموع الإجراءات الحكومية التي ترمي للتأثير بشكل مباشر على السلوك الاقتصادي، والتي تنقسم إلى سياسات اقتصادية عامة وهي الموقف السيادي للدولة تجاه النشاط الاقتصادي، من

¹ - ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق ص 38.

² - كارل ماركس، رأس المال: عملية إنتاج رأس المال، مرجع سابق، ص 208.

حيث الترخيص؛ التحديد؛ أو التقييد لما يمكن إنتاجه واستهلاكه وتنظيم النشاط الإنتاجي، وكيف يتم توزيع ذلك الناتج، أما السياسة الاقتصادية الخاصة فهي موقف الدولة غير السيادي تجاه الاقتصاد كدخلها بالمشاركة في عملية الإنتاج.

وبشكل عام يتفاوت موقف الدولة الاقتصادي ما بين طرفي عدم التدخل الاقتصادي وانسحاب الدولة وتحرير الأسواق الاقتصادية وفق الأدوات النقدية والمالية من المجال الاقتصادي ومن حيث درجة النفوذ أو التدخل في النشاط الاقتصادي، بشقيه العام والخاص من جانب، ومن الجانب الآخر التدخل الاقتصادي وهو بسط دور على النشاط الاقتصادي بشقيه العام والخاص من خلال تخطيط السوق أو التوجيه الاقتصادي واحتكار رأس المال والإنتاج. أما الدور المختلط للدولة في المجال الاقتصادي فهو موازنة ما بين البسط والانكماش لدورها، بحيث يتغير هيكل السياسة الاقتصادية العامة والخاصة ما بين التحرير أو التخطيط¹.

الفرع الثاني: رأس المال والعمل

دراسة رأس المال والعمل تسعى للإجابة عن التساؤل المتعلق بأثر تغير هيكل العوامل الجسدية والمتجسدة في عنصر العمل على الإنتاجية من المنظور الجزئي وعلى نمو الاقتصاد القومي من المنظور الكلي هل لاختلاف العوامل الجسدية أثر على نمو الناتج القومي؟ ما هو أثر تغير العوامل الديموغرافية (العمر، النوع، التعليم، المهنة، الثقافة، العلاقات الاجتماعية) على الإنتاجية أو على نمو الاقتصاد القومي؟

يمثل مجموع العوامل الجسدية المتجسدة بالفرد رأس مال العمل، والذي يمثل قيمة إضافته بالإنتاج، أما قيمة الأصل الرأسمالي فيمكن حسابها وفقاً لثلاث أصناف من القيم وهي: قيمة التكلفة والقيمة السوقية والقيمة التجارية، قيمة تكلفة الإنتاج هي مجموع ما تم إنفاقه على الفرد لإكسابه العوامل المادية والمعنوية التي تسهم في صناعة إنتاجيته، أما

¹ - آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الثاني، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، مرجع سابق، ص 524.

القيمة السوقية للعمل كأصل فهي تقدير السوق الحالي لقيمته. أما القيمة التجارية للعمل كأصل رأسمالي فهي قيمة مجموع الدخول التي حصل أو سيحصل عليها عنصر العمل خلال حياته الافتراضية مقابل مساهمته في عملية الإنتاج¹. تبقى البطالة أحد أبرز المشكلات الاقتصادية العالمية التاريخية والمعاصرة، لدى جميع الدول باختلاف مستويات نموها

الفرع الثالث: رأس المال النفسي

رأس المال النفسي أو السيكلوجي هو السمات الشخصية التي تساهم في إنتاجية الأفراد للمنافع الاقتصادية، وهو "الدراسة والتطبيق الموجه لإحداث ارتقاء إيجابي للقدرات النفسية بالموارد البشرية لتحسين بيئة العمل الحالية، والتي يمكن قياسها وتنميتها وإدارتها بكفاءة.

رأس المال النفسي ليس هو نفسه الشخصية أو الميول الوجدانية الوراثية والجينية، فهو ليس ثابتاً وإنما هيكل متغير وقابل للتغير والتراكم الاستثماري والتطور من خلال الخبرات والتدريب النفسي، فيما يصطلح " بالتدخل التأثيري على رأس المال النفسي " هو مجموعة من العوامل النفسية الإيجابية بالأفراد ذات أثر إيجابي على إنتاجيتهم ، والتي تتألف من أربع مكونات رئيسية وهي: **الأمل** وهو المثابرة على الوصول للأهداف ، **والكفاءة الذاتية** والتي تعني الثقة في القدرة على بذل الجهود اللازمة للوصول للنجاح ، **والمرونة** وهي القدرة على التعامل بالتقدم والتراجع وتغيير الاتجاهات في حالة مقابلة مشكلات من أجل الوصول للأهداف وتحقيق النجاح، **والتفاؤل** وهو التوقع الإيجابي بالنجاح في الحاضر والمستقبل، هذه العوامل الأربعة قد تواترت الإثباتات العلمية التي تؤكد أنها تتفاعل بتناغم لتحسين الإنتاجية ولها أثر إيجابي على تحسين الأداء .

¹ - المرجع نفسه، ص 393.

يكمل رأس المال النفسي بفكرة رسمة البشر واعتباره عنصر العمل رأس مال بشري يمكن الاستثمار فيه من خلال التعليم والتدريب على تلك المعارف التخصصية، التي تسهم في عملية الإنتاج.

الفرع الرابع: رأس المال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي يعني قدرة الأفراد على الحصول على منافع من خلال عضويتهم في التنظيمات الاجتماعية والتي تتجسد في تلك العلاقات الاجتماعية نتيجة للتعاملات، و التي تنشأ بموجبها الثقة والالتزامات بين الأفراد في شكل علاقات يمكن استثمارها وقت الحاجة، يتشكل رأس المال الاجتماعي من خلال ثلاث مكونات رئيسية وهي: الثقة والتي تمثل أساس رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى القيم الإيجابية، والالتزامات الأخلاقية والتي تنشأ بموجبها الثقة، وتظهر هذه الشبكات و التنظيمات الاجتماعية خاصة، في شكل الجمعيات التطوعية والتي تخلق قنوات اتصال وبيئة للتفاعلات الاجتماعية .

وقد تم تحديد ثلاثة عناصر أساسية تجسد فعالية رأس المال الاجتماعي: وهي عدد الأشخاص، وقوة العلاقة، والموارد التي يمتلكونها ويمكن على أساسها إحداث تفاعل اقتصادي بينهم، وإذا كانت عدد العلاقات تنشأ نتيجة لقنوات وشبكات الاتصال الاجتماعي، فإن قوة العلاقة تتحدد على أساس الثقة الناشئة عن المعاملات الإلزامية بينهم.

يعد رأس المال الاجتماعي عاملاً أساسياً ضمن عوامل التنمية الاقتصادية بمفهومها الدولي المعاصر، والذي يقوم على أساس من الشراكة والتفاعل ما بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والأفراد داخل المجتمع.

وإذا كان كلاً من رأس المال النفسي والبشري عوامل لا تنفصل عن الأفراد كأشخاص طبيعيين فإن رأس المال الاجتماعي شأنه شأن رأس المال الثقافي والفكري أو المعرفي على خلاف ذلك ينشأ داخل الأفراد كأشخاص طبيعيين بالإضافة إلى الأشخاص الاعتباريين أو

المعنويين كالمجتمعات والدول والمؤسسات والمنظمات والشركات، سواء علاقات مع أشخاص اعتباريين أو طبيعيين ، هذه العلاقات لا تشمل فقط علاقات المنظمة مع موردي عوامل الإنتاج وإنما تشمل أيضا علاقتها مع سوق الطلب والتي تمثل رصيد المنظمة من الثقة لدى الأفراد من العملاء الحاليين والمحتملين والذي ينشأ كرد فعل لمستوى الالتزام بالقيم المشتركة المتحققة.

الفرع الخامس: رأس المال التنظيمي

يقصد بالهيكل التنظيمي مجموع المعلومات الخاصة والمتراكمة التي تستخدم لتعزيز كفاءة الإنتاج داخل الوحدة الإنتاجية، والتي تشمل المعلومات المتعلقة بعمليات التشغيل وتوزيع المهام على العاملين، ومعلومات حول الميزة التنافسية وتسريع النمو، والمعلومات المتعلقة بشبكة أو هيكل علاقات العاملين، وهو يتكون من ثلاث نقاط وهي: التدريب ومشاركة العاملين في اتخاذ القرار وتصميم العمليات.

تتلخص الوجهات النظرية التي تناولت نظرية " رأس المال التنظيمي" في أربع وجهات رئيسية وهي: رأس المال التنظيمي المتجسد في الأفراد، ورأس المال التنظيمي المتجسد في قيم وأعراف العمل، ورأس المال التنظيمي المتجسد في النظم الإدارية، ورأس المال التنظيمي المتجسد في الهياكل والعمليات التنظيمية.

أكدت العديد من الدراسات القياسية العلاقة الإيجابية القوية ما بين مستوى رأس المال التنظيمي وما بين مستوى أداء المنظمة، كالعلاقة الإيجابية مع الأداء المالي على المدى الطويل والقصير، والعلاقة ما بين ممارسات إدارة الموارد البشرية وما بين أداء الشركة وإنتاجيتها.

الفرع السادس: رأس المال الفكري

ارتبط مفهوم رأس المال الفكري منذ نشأته بالحقل الإداري والذي يتناوله تحت اصطلاح "إدارة المعرفة" والحقل المحاسبي تحت اصطلاح "إدارة الأصول المعرفية"، ومع

بداية التسعينات أكدت أهمية الأصول المعنوية كانعكاس لتصاعد الأهمية النسبية لدور المعرفة في خلق الناتج في عالم اتسم بتطور سريع في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عرف باقتصاد المعرفة، وبالتالي أصبح انتاج العديد من المنظمات المرتبطة بالتكنولوجيا، يعتمد بشكل أساسي على ممتلكاتها المعرفية المتراكمة والمعارف التي يتمتع بها العاملون بها وليس على الأصول المادية فقط. فالتحدي الأساسي القادم لمنظمات الاعمال هو القدرة على تنمية رأس المال الفكري لتحقيق أو الحفاظ على ميزة تنافسية متواصلة.

الفرع السابع: رأس المال الصناعي

يستخدم مصطلح " رأس المال " في الأدب الاقتصادي الكلاسيكي للإشارة إلى رأس المال الصناعي وهو كل منتج مادي يستخدم في الإنتاج، كالآلات والمعدات والمواد الخام، أي كل شيء مادي سبق انتاجه كمحاولة للتفريق بين ذلك المكون وبين الطبيعة كعناصر لم تتضمن عمل إنساني كالغابات والمناجم والأراضي، ولذلك فالتقسيم الكلاسيكي لعوامل الإنتاج كان العمل والأرض و رأس المال¹. إلا أن التفريق ما بين رأس المال الطبيعي أو الأرض وبين رأس المال الصناعي باعتبارهما معا رأس مال مادي هو التقسيم الأكثر قبولاً وشهرة بالأدبيات الاقتصادية².

رأس المال الصناعي هو الطبيعة التي يتجسد بها فكر البشر، ولذلك فهو تابع لمتغيرين داخل الاقتصاد وهما حجم وكيف الموارد الطبيعية المتاحة وحجم وكيف الناتج الفكري للبشر داخل اقتصاد معين، فالإقتصاد تابع لأثر العلاقات الخارجية حول تراكم هاذين العنصرين.

لقد ربطت العديد من الدراسات ما بين التصنيع وما بين النمو الاقتصادي أو ما بين الانتقال من الزراعة إلى الصناعة وما بين النمو الاقتصادي، كما اعتبرت بعض

¹ - عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي والنقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة كردينية اخوان، بيروت 1979 ص 13.

² -حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 205

الدراسات الحديثة التصنيع مرادف للتنمية للاقتصادية لما بين التنمية وكثافة رأس المال الصناعي وعمليات التصنيع من ارتباط وثيق.

يرتبط النمو الاقتصادي بارتفاع مستوى التصنيع بالاقتصاد وهذا يعني أن النمو يتحقق بدرجة أكبر من خلال المنتج الذي يتضمن مستوى أعلى من رأس المال الصناعي، فالمنتج المتضمن مستوى كثيف من رأس المال الصناعي يكون أقدر على تحقيق النمو من المنتج المتضمن مستوى بسيط من رأس المال الصناعي.

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرتبط بارتفاع مستوى رأس المال الصناعي مقارنة بمستوى العمل، ذلك المستوى الذي يتحدد بمقدار ما يتضمنه رأس المال الصناعي من تكنولوجيا وما يتضمنه العمل من رأس مال بشري.

الفرع الثامن: رأس المال التكنولوجي

أكدت نظرية رأس المال التكنولوجي الارتباط القائم بين التراكم التكنولوجي وبين النمو الاقتصادي، والذي يمكن تفسيره بطبيعة الطلب العالمي المعاصر، والذي يتوجه بشكل أساسي تجاه تلك الأموال ذات كثافة تكنولوجية عالية مما يرفع العائد عليها، فالمرحلة الرأسمالية المعاصرة هي مرحلة الثورة التكنولوجية، فلم تعد العلاقات الاقتصادية قائمة أساساً وحسراً على تبادل المواد الخام وإنما اتجه بشكل رئيسي لتبادل التكنولوجيا المتجسدة في الإنتاج، وهي مرحلة تعتمد الريادة الاقتصادية بها على استحواد التكنولوجيا بتكثيف البحث العلمي.

فالقدرة على النمو الاقتصادي أصبحت ترتبط بالقدرة على استحواد التكنولوجيا المتقدمة، فالمكانة الاقتصادية للمجتمعات أصبحت تتحدد بدرجة الريادة التكنولوجية للاقتصاد، هذا الاستحواد لا يمكن أن يتم إلا من خلال الخلق المحلي للتكنولوجيا المتقدمة، وبناء عليه يصبح النمو الاقتصادي مرتبط بالخلق المحلي للتكنولوجيا المتقدمة، والذي سيقضي سياسات توزيع خاصة لتجنب الانخفاض في عنصر العمل بالاقتصاد.

الفرع التاسع: رأس المال الطبيعي

كان مفهوم الناتج هو ما تنتجه الأرض من نبات وحيوان، وتأكدت الأهمية الاقتصادية لدور الأرض في عملية الإنتاج من خلال مدرسة الطبيعيين حيث اعتبروا أن الأرض هي العامل الوحيد في خلق الإنتاج وأساس النشاط الاقتصادي.

ومع تواتر الثورات الصناعية توطد دور الأرض في عملية الإنتاج ولكن ليس من جانب الأنشطة الزراعية وإنما من جانب الأنشطة التي تعتمد على مواد خام معدنية ووقود أحفوري، فمع تصاعد اقتصاد الطاقة والتصنيع المعدني والكيميائي ارتفع الأثر الاقتصادي للموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، حتى أن الدول المتخلفة التي كانت تمتلك أراضي تتضمن موارد طبيعية ترتبط بأنشطة الطاقة والتصنيع المعاصرة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة بقدر أهمية تلك الموارد عن نظائرها التي كانت تمتلك مستويات أقل من الموارد الطبيعية خاصة خلال الفترة من 1965 إلى 1998.

قد تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ما يعرف بفقاعة الموارد الطبيعية والتي تؤدي إلى شعورا زائف لدى المجتمعات بالأمن الاقتصادي وغفلة الإدارة الاقتصادية القومية عن أهمية السياسات الإنتاجية والكفاءة البيروقراطية والجودة المؤسسية والتنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لرصيد الموارد الطبيعية فإن دور الأرض في عملية الإنتاج لا يقتصر فقط على الناتج الحيوي أو الخام المعدني والوقود الأحفوري، وإنما يمتد في معناه ليشمل كل العناصر الطبيعية التي تؤثر في عملية الإنتاج كالوظائف الطبيعية والمناخ والتشكيل الطبيعي للتضاريس اليابسة والمسطحات المائية بالإضافة إلى موقع تلك الأرض من أسواق العرض والطلب العالمي، وبالرغم من أصالة الأرض كعامل إنتاج إلا أن الأدب الاقتصادي يميز ما بين مصطلح رأس المال وبين موارد الأرض باعتبارها هبة الطبيعة.

ومع بدايات القرن العشرين بدأ الاتجاه نحو رسملة رأس المال الطبيعي على أنه مجموع الموارد والوظائف الطبيعية التي تسهم في ظهور الناتج.

فالوظائف هي الخدمات التي تقدمها الطبيعة كعمليات تجديد المياه والمواد الحيوية والعضوية، أما الموارد فهي الرصيد المتاح من الموجودات الطبيعية التي تنقسم إلى أربع فئات رئيسية وهي: الهواء والماء بما يتضمن من أحياء وموارد والأرض بما تتضمن من مواد وتضاريس وأخيرا الموائل وهي جميع البيئات الطبيعية التي تنشأ عن الماء والهواء والأرض كالنباتات والحيوانات. وينقسم رأس المال الطبيعي إلى رأس مال طبيعي متجدد ورأس مال طبيعي غير متجدد، وبشكل عام فإن اصطلاح رأس المال الطبيعي يعد أكثر تناسبا مع نظرية الاقتصاد البيئي.

الفرع العاشر: رأس المال الأيكولوجي (الهيكل الأيكولوجي)

إذا كان رأس المال الطبيعي هو رصيد الموارد وخدمات الوظائف الطبيعية، فإن رأس المال البيئي هو رصيد الجودة البيئية داخل الاقتصاد، والمتجسدة في تلك الموارد والوظائف الطبيعية، والذي يدعم عملية الإنتاج، تلك الجودة التي تشمل حاصل تفاعل عمليات الحفظ والصيانة للموارد الطبيعية بالإضافة إلى أنشطة الإدارة المستدامة لعمليات استغلال للموارد الطبيعية والمخلفات و الملوثات الصناعية والمنزلية، فالمستويات المتدهورة لجودة البيئة والمناخ الطبيعي وانتشار التلوث تؤدي إلى تدهور مستويات الإنتاج من ناحية، ومن ناحية أخرى تمثل عامل طرد وتغيير للعنصر البشري بما تمثله من تدهور لمستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة للأثر الإنتاجي لجودة البيئة على بعض الأنشطة الاقتصادية كالسياحة الأيكولوجية والأنشطة السياحية التي تعتمد على الموارد الطبيعية بشكل عام، بالإضافة إلى الأنشطة الزراعية حيث تؤدي جودة البيئة إلى تمتع الطلب على الإنتاج الزراعي بمستويات مرتفعة في حين ينخفض الطلب على الإنتاج الزراعي الذي تشتهر بيئته بالتلوث.

أما من الناحية الحضرية فإن المنطقة التي تشتهر بالتلوث وتدهور أعمال التنظيف بها تتخفف قيمتها الاقتصادية وتتخفف القيمة الاقتصادية لإنتاجها، بينما المناطق النظيفة التي تتمتع بمستويات جيدة من جودة البيئة ترتفع قيمتها وترتفع قيمة ناتجها العمراني.

المطلب الرابع: نظرية التوزيع

إذا كانت النظرية الكلية للإنتاج تبحث في علاقات خلق المال، فإن توافرها الذي تكتمل معه النظرية الاقتصادية الكلية هي نظرية التوزيع، وهي تلك النظرية التي تهتم بكيفية توزيع المال الناتج بين ملاك عوامل الإنتاج وما هي حصة كل عامل من عوامل الإنتاج ولماذا؟، لماذا تتخفف الأجور أو ترتفع؟ لماذا ترتفع أرباح المنظم أو تتخفف؟

الفرع الأول: تعريف نظرية التوزيع

نظرية التوزيع هي المعرفة العلمية التي تعمل على التحكم وتفسير توزيع المنافع الناتجة ذات القيمة الاقتصادية بين عوامل الإنتاج مقابل مساهمتها في عملية الإنتاج والتي تمثل تكلفة أو أثمان عوامل الإنتاج ولذلك فهي تعرف كذلك بنظرية أثمان عوامل الإنتاج أو تكلفة عوامل الإنتاج، والتي تطرح الرؤية التفسيرية لتوزيع ذلك الإنتاج على المجتمع مع بيان السياسات التوزيعية التي يقل معها حدة المشكلة الاقتصادية، وإن كان ذلك التوزيع على غير أساس من المساهمة في الإنتاج.

وبذلك فإن مفهوم نظرية التوزيع كتوزيع للمنافع على عوامل الإنتاج من خلال وسيط نقدي عبر عملية تبادل للسيولة هو ما يعرف بالتوزيع الوظيفي.

أما التوزيع الشخصي فهو توزيع الدخل أو المنافع الناتجة على الأشخاص بغض النظر عن ماهية عوامل الإنتاج التي يمتلكونها من عدم ملكيتها وهو ما يدخل ضمن نطاقه التوزيع على غير أساس إنتاجي (تضامني) ، وإذا كانت نظرية التوزيع تحاول تفسير ظاهرة

التوزيع، فإنها تتطرق أيضاً لسياسات التوزيع الأمثل الذي تقل معه حدة المشكلة الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: نظرية تكلفة العمل

كان النشاط الاقتصادي باليونان عائلياً ولذلك عرف الاقتصاد آنذاك بأنه علم إدارة المنزل، وحيث كانت تلك المجتمعات قائمة على الرق فقد كان الفكر الاقتصادي بتلك الفترة يرى أنه يجب ان تترك الأعمال اليدوية للعبيد ولذلك لان الفلسفة اليونانية كانت تنظر باحتقار إلى الأعمال اليدوية باستثناء الزراعة، أما الفكر الروماني فقد اتسم بالضحالة الفلسفية بشكل عام والتبعية للفكر اليوناني، ولذلك لم يحسر الفكر الروماني عن نظرية اقتصادية مستقلة².

وبسقوط الإمبراطورية الرومانية وبداية عصر الإقطاع والذي اتسم بسيطرة الكنيسة ظهرت مدرسة الإسكولائيين كمرحلة جديدة للتحليل الاقتصادي والذين اعتمد فكرهم بشكل أساسي على الأفكار المسيحية مع تأثرهم بالفلسفة اليونانية، بسقوط روما وتوزيع الإقطاعيات الكبيرة على الحكام والنبلاء مع تطور أدوات الإنتاج ظهر نمط الإنتاج الكبير والذي سمح بتحول اليد العاملة المنزلية إلى أعمال الفلاحة³.

وبذلك اتسع مفهوم الاقتصاد من علم إدارة المنزل ليشمل الإنتاج الإقطاعي، وقد ظهر في تلك الفترة لأول مرة مصطلح "حد الكفاف" الذي يمنحه الإقطاعي للفلاح بالقدر الذي يكفي احتياجاته الضرورية، والذي وصفه "توماس الاكوينى" بالثمن الطبيعي أو الأجر العادل.

¹ - خالد بن سعد بن محمد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، مكتبة المتنبى، الطبعة الثالثة، الرياض. 1424 هـ. ص163

² - حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 235.

³ - جوزيف. أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي مرجع سابق، ص117.

وبانتهاء فترة الإقطاع وسيطرت الفكر الكنيسي انتقل الفكر الاقتصادي إلى مرحلة الماركنتيليين والذين كانت قضيتهم الأساسية ثراء الأمير من خلال التجارة الخارجية وجلب المعدن النفيس ولذلك لم يركز الفكر الاقتصادي خلال تلك المرحلة على ظاهرة الأجر، وبمنتصف القرن الثامن عشر ظهرت مدرسة الفيزوقراط والتي اتسمت باتجاه مختلف عن المراحل السابقة وهو الليبرالية الاقتصادية وتحرير الأسواق من القيود السياسية وترك تفاعلاتها للقوانين الطبيعية التي تحكمها.

وبحلول الكلاسيك بريادة "آدم سميث" بالربع الأخير من القرن الثامن عشر والذين تبنا نفس الاتجاه الليبرالي للفيزوقراط اتخذ التحليل الاقتصادي مسارا أكثر عمقا وتكاملا، حاول "آدم سميث" تفسير حد الكفاف في ضوء قوى العرض والطلب في السوق على وحدات العمل، والذي اعتبره يتحدد بساعات العمل وعلى أساسها يتحدد الأجر¹.

ولذلك اعتبر هذا الأخير أن زيادة إنتاجية العامل يجب أن يتبعها زيادة في الأجر، واعتبر "دافيد ريكارد" أن حد الكفاف يمثل توازن الأجور بالسوق، حيث اعتبر أن نقطة التوازن ما بين عرض وطلب العمل هي تعادل مستوى الأجور مع الحد الأدنى الضروري للحياة².

أجر الكفاف هي ظاهرة قديمة ومتواصلة بالسوق الحديث، يتحدد في ضوءها أجر العمل غير الماهر أي العمل الذي يستطيع تأديته أي فرد أو يمكن اكتساب مهارته بسهولة هذه السهولة يحددها خصوصية الواقع الاجتماعي بمستوى الكفاف المتعلق بالمجتمع³.

وبذلك فإن أجر الكفاف هو كل أجر بالكاد يكفي الحاجات الأساسية للعامل، وهو الثمن العادل لتكلفة العمل غير الماهر، ليس المقصود هنا، بالعدالة كفاية الاجر للحاجات

¹ - كارل ماركس، رأس المال: عملية تداول رأس المال، مرجع سابق، ص 284.

² - آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الأول، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد 2007، ص 95.

³ - كارل ماركس رأس المال: عملية تداول رأس المال، مرجع سابق، ص 375.

الأساسية وإنما الحق الذي يمنحه سعر السوق للعمل غير الماهر وهو كل عمل يسهل اكتساب خبرته، ففي ظل سوق حر تؤدي السهولة إلى الوفرة وانخفاض الأجر للحد الأدنى، وهو أقل ما يكفي لمستوى المعيشة وفق الخصوصية الاجتماعية والسياسية التي يتحدد في إطارها، بينما تؤدي صعوبة اكتساب تلك المهارة إلى ندرة العمل ومع ارتفاع الطلب عليه يرتفع الأجر، قد ترتبط الصعوبة بمتغيرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية احتكارية¹.

مع بدايات القرن التاسع عشر وزيادة طلب المشروعات الصناعية والتجارية على رؤوس الأموال بالتزامن مع ظهور الضغوط التشريعية والنقابية لزيادة أجور العمال ظهرت نظرية رصيد الأجور أو مخصص الأجور في إنجلترا على يد "جون ستيوارت ميل" والتي رفضت في عمومها تلك الضغوط لرفع أجور العمل واتخذت نفس مسار الكلاسيك في أهمية عدم زيادة الأجور عما يخصصه أرباب العمل من حصص للأجور واعتبارها نقطة توازن سوق العمل²، حيث افترضت أن الضغوط التشريعية أو النقابية لرفع أجور العمال عن ذلك المخصص يؤدي إلى انخفاض مخصصات عوامل الإنتاج الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الأرباح فتتخفص الأجور إلى ما كانت عليه والعكس³. كما رفض "كارل ماركس" نظرية الكلاسيك لحد الكفاف ودعا في مجمل نظريته إلى إلغاء التفاوت الشديد في الدخل ما بين أرباب العمل والعمال وما بين العمالة الماهرة وغير الماهرة.

المطلب الخامس: مضمون المشكلة الاقتصادية

يمكن تلخيص المشكلة الاقتصادية في تساؤل كيف يمكن للفرد أو المجتمع أن يحصل على الثروة التي يتحقق معها الرفاهية بإشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته ورغباته، هذه المشكلة قد تكون من جانب العرض، سواء مشكلة تتعلق بالإنتاج من حيث ضعف القدرة على خلق المال لفقد عنصر مباشر أو غير مباشر أو كفاءة إدارته، أو تتعلق بتوزيع

¹ - ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 58.

² - كارل ماركس، رأس المال: عملية انتاج رأس المال، مرجع سابق، ص 636.

³ - آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الأول، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، مرجع سابق، ص 101.

ذلك الناتج، وفي هذه الحالة يتمكن الفرد أو الجماعة من خلق أموال وفيرة إلا أن المشكلة تظهر في تراكم الأموال الناتجة في حياة جانب وتندر حيازتها في جانب آخر، أو قد تتعلق المشكلة بجانب الطلب والقدرة على التبادل الذي يتحقق معه الإشباع، سواء بسبب ضعف الدافع أو القدرة لدى الطلب.

تختلف المدارس الاقتصادية في وصف وتفسير المشكلة الاقتصادية، فتارة ترى نظرية أن المشكلة الاقتصادية تقع بجانب خلق الأموال فتكرس البحوث لوصف وتفسير علاقات العرض، وتارة ترى المشكلة الاقتصادية بجانب الطلب فتكرس البحوث لوصف وتفسير علاقات الطلب لضبطها بما يتحقق معه وفرة الإنتاج، وأحياناً أخرى تتوافر الأموال بتسارع قدرات العرض والطلب معا إلا أن المشكلة تظهر في توزيع تلك الأموال الذي يؤدي إلى تراكم الأموال الناتجة لدى فئة وندرتها لدى فئة أخرى.

الظاهرة الاقتصادية التي تنشأ بالبيئة الاجتماعية باعتبارها خلق وتوزيع الأموال لأغراض الاستهلاك والتوسع والادخار مختلفة باستمرار زمانياً ومكانياً، ولذلك فكانت محاولات الاقتصاد السياسي دوماً لتتطير المشكلة الاقتصادية تنطلق من الخصوصية التاريخية.

هناك مشكلة اقتصادية بالمعنى العام إذا استخدمت وسائل وموارد نادرة نسبياً في تحقيق أهداف متعددة من بين الأهداف الممكن تحقيقها، وعلى ذلك توجد مشكلة اقتصادية إذا قامت ندرة في الوسائل مما يقتضي اختياراً للأهداف واجبة التحقيق، فالندرة والاختيار هما وجهها المشكلة الاقتصادية.

ومتى اتضح ان المشكلة الاقتصادية بالمعنى العام هي مشكلة ندرة وأن هذا يستدعي بالضرورة تفضيل لبعض الأهداف دون البعض الآخر. فان عنصر التضحية لابد ان يظهر في كل مشكلة اقتصادية. فاختيار تحقيق هدف معين بالوسائل النادرة المتاحة يعني التضحية بالأهداف الأخرى التي كان من الممكن تحقيقها بنفس الوسائل، فتتحقق هدف معين انما يتم على حساب التخلي عن اهداف أخرى ممكنة، والتخلي عن هذه الأهداف

الأخرى ليس الا ثمن تحقيق الهدف المختار وتطلق على هذه التضحية اسم نفقة الاختيار (1).

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية

تعد المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. ويكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد.

تبدأ المشكلة الاقتصادية في الظهور وذلك عندما يجد الإنسان نفسه أمام عدد كبير من الحاجيات المتزايدة والمتجددة (مواد غذائية، ملابس، مسكن وسائل اتصال...)، مقابلة ندرة وقلة الوسائل والموارد اللازمة لتلبية تلك الحاجيات، فكلما وصل الإنسان إلى تلبية بعضها إلا وظهرت حاجيات من نوع آخر. ونشير في هذا الصدد أن المشكلة الاقتصادية تعتبر أحد العوامل الرئيسية في ظهور الصراع السياسي بالمجتمعات، وكذلك فكرة قيام التنظيم السياسي (الدولة)، فمن بين أهم وظائف السلطة السياسية للدولة هي التوزيع العادل للثروات الطبيعية.

الحاجات الإنسانية هي كل ما يطلبه الإنسان بطبيعته وينشأ عن افتقاده شعور بالحرمان والألم، أما الرغبات الإنسانية فهي طلب محدد للإنسان لمنفعة معينة ما بين المنافع التي تشبع نفس الحاجة، أما الرغبة فهي محصلة شعور متغيرة تبعا لدرجة الحرمان وخبرات الإشباع السابقة (2).

أولاً: تعريف المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية هي عدم القدرة على إشباع كل الحاجات والرغبات البشرية التي تشبعها منافع اقتصادية، فإن كانت تلك الحاجات أساسية يتحقق معها الإشباع الضروري

¹ - حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 22.

² - تامر البطراوي، أبحاث في الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 253.

كانت المشكلة الاقتصادية مشكلة فقر منافع، أما إذا كانت تلك الحاجات كمالية معاصرة يتحقق معها الرفاهية فالمشكلة الاقتصادية مشكلة تواضع منافع وتأخر في مواكبة الرفاهية المعاصرة.

مفهوم المنافع الضرورية ومنافع الرفاهية مفهوم فضفاض ومرن بشكل مستمر ومتغير مكانيا بما لا يمكن تحديده بدقة إلا بشكل خاص وفق حدود زمانية ومكانية معينة، وذلك لتغير نمط وأسلوب الحياة ومحددات الضرورة والرفاهية من حيث حجم وكيف الحاجات والمنافع اللازمة إشباعها.

وقد تفسر ندرة الموارد بعدم كفاءة استخدامها، أو بزيادة السكان وفقا للعلاقة الوطيدة ما بين السكان والموارد بالزيادة السكانية، مما يعني اتساع الفجوة مع الزمن ما بين الحاجات والموارد النادرة، والتي يترتب عليها مظهر من مظاهر المشكلة الاقتصادية يتمثل في حتمية الاختيار، وهو أن هذه الموارد لها عدة استخدامات لإشباع حاجات متفاوتة وعلى الفرد أن يختار استخدام من ضمن تلك الاستخدامات ويضحي بالاستخدامات الأخرى، وهو ما يسمى بمشكلة الاختيار والتي يترتب عليها ما يعرف باسم تكلفة الفرصة البديلة وهي التضحية التي يتحملها الفرد أو المجتمع للحصول على بديل معين وذلك بتركه بديلا آخر أقل منه إشباعا للحاجة والتضحية هي التخلي عن الاستعمالات البديلة للمورد مقابل استعمال معين.

وبالرغم من أن المشكلة الاقتصادية ترجع بالأساس إلى أسباب طبيعية تتمثل في الطبيعة اللانهائية للحاجات البشرية مع طبيعة الندرة بالموارد الطبيعية، إلا أن حدثها من الممكن أن تقل إلى الحد الأدنى بفاعلية وكفاءة الإدارة الاقتصادية (حسن الاختيار ما بين الحاجات وكفاءة الاستغلال للموارد النادرة) أو تتأزم بغيابهما.

ثانيا: مشكلة الفقر الاقتصادي

الفقر والثراء مؤشرات وصفية متضادة لمتغير المال وفقا لمعيار القيمة، أما التخلف فهو تواصل حالة الفقر واتساع الفجوة مع مستويات الرفاهية المعاصرة بسبب خلل في العلاقات الاقتصادية يرجع بالأساس لعدم القدرة على اللحاق بفنون الإنتاج المعاصر.

ويمثل فقر الدخل واحد من أهم المقاييس المستخدمة في قياس حالة الحرمان، والتي تتجلى في ضعف القدرة على إشباع الحاجات الأساسية كالغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وتدني الأحوال المعيشية والحياة الكريمة بشكل عام.

وعلى العكس من الفقر كندرة تتسبب في حاجة ملحة، فإن الثراء هو وفرة المال والذي تتحقق معه الرفاهية، وبالرغم من الاختلاف التاريخي للفكر الاقتصادي حول ماهية المال إلا أن الفكر الاقتصادي المعاصر مستقر حول كون المال هو كل سلعة أو خدمة ينتج عنها منفعة اقتصادية، ويمثل الدخل معياراً أساسياً لقياس درجة الغنى الذي يتحقق للفرد.

أما التراكم فهو المعيار الأساسي لقياس الثروة، حيث تشير الثروة إلى الرصيد الاقتصادي المتراكم للمالك خلال لحظة معينة، وعليه فإن الناتج القومي الإجمالي ليس ثروة وطنية وإنما دالا على الفقر أو الغنى القومي، بينما مجموع عوامل الإنتاج التي تخلق ذلك الدخل والأصول غير الرأسمالية المملوكة هي الثروة القومية، فالثروة هي كل ما يملكه البلد من الثروات الطبيعية المادية والزراعية والحيوانية ومن الطاقات البشرية المنتجة، وهي قيمة كل ما يمتلكه الفرد أو المجتمع في لحظة معينة من أصول منقولة وغير منقولة وأدوات ملكية مختلفة بعد خصم ما عليه من ديون.

ثالثاً: نظرية علاج المشكلة الاقتصادية

تؤمن الفلسفة الاقتصادية الليبرالية بحتمية استدامة المشكلة الإفسادية باعتبار أن الإشباع المطلق فقط هو الذي يمكن معه نفي الإشكال الاقتصادي، أي أن المشكلة صفة لازمة للاقتصاد في ظل الفكر الرأسمالي، استناداً لمبدأ حرية الإنسان في رغباته اللامحدودة وفي حرية التصرف في أمواله، فالإنسان الحرية المطلقة في حاجاته ورغباته التي لا تضر غيره وله الحرية المطلقة في إنفاق ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته، وبناء عليه فإذا كانت حاجاته غير محدودة فإن إشباعها المطلق غير ممكن.

ويمكن تعريف المشكلة الاقتصادية وفقاً لذلك الفكر بأنها تواصل عدم القدرة على تحقيق الرفاهية التامة بإشباع جميع الحاجات والرغبات الاقتصادية، ويهدف البحث الاقتصادي في هذا الفكر إلى تقليل حدة المشكلة للحد الأدنى وتحقيق أقصى رفاهية ممكنة

بتحقيق أقصى ثروة ممكنة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وذلك بإشباع الحاجات لأقصى حد بأقل جهد.

فمشكلة عدم القدرة على اشباع جميع الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات يعود لكون الحاجات غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة من جانب، ومن جانب آخر لندرة الموارد ووسائل الإنتاج.

وقد اعتبر الفكر الرأسمالي أن علاج المشكلة الاقتصادية يمكن أن يكون من خلال ترشيد الحاجات أو زيادة الموارد أو بذل الجهد للتوفيق بينهما في إطار سوق حر يتفاعل فيه قوى العرض والطلب لجهاز الثمن بحرية.

قبل الفكر الاشتراكي في الاقتصاد بمسألة الاقتصاديون الليبراليون من حيث محدودية الموارد بينما لم يقبل بإطلاق الحرية ولانهائية الحاجات، ومن ثم اختلفت طبيعة النظرية الاشتراكية للمشكلة الاقتصادية عن النظرية الرأسمالية، فالمشكلة هنا ليست حاجات مطلقة وموارد محدودة وإنما حاجات أساسية وسوء توزيع للموارد والإنتاج لإشباع تلك الحاجات على المستوى المجتمعي، وبتنظيم تدفق توزيع تلك المنافع تنتهي المشكلة الاقتصادية أو تقل حدتها للحد الأدنى.

وبناء عليه فنظرية الماركسيين لطبيعة المشكلة الاقتصادية مختلفة وقابلة للحل بخلاف طبيعة المشكلة بالفكر الرأسمالي غير القابلة للحل، وبناء عليه اختلف البحث الاقتصادي بالفكر الاشتراكي عن البحث الاقتصادي الرأسمالي والذي كان يهدف إلى تحقيق أقصى رفاهية بتحقيق أقصى ثروة ممكنة، والتركيز على قوانين خلق الثروة، وإنما أصبح موضوع الاقتصاد هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات الاجتماعية، وتوزيعها بكفاءة اجتماعية وفق تخطيط من السلطة الاقتصادية المركزية.

وبالتالي لم تعترف النظرية الاشتراكية بحاجات الرأسمالي ونزواته واقترت بحاجات الفرد التي يتم تصميمها بالتزاوج ما بين اختيارات ومساهمة الفرد في الإنتاج (الاشتراكية: كل بحسب عمله) وهي بذلك تختلف عن مبدأ (الشيوعية: كل بحسب حاجته) وقرار الدولة بناء على حجم الموارد المتاحة ونصيب الفرد منها، حيث يقوم جهاز التخطيط المركزي بالدولة

بتحديد احتياجات المجتمع وأولويات الانتاج، وتوجيه عناصر الانتاج لإنتاج السلع والخدمات حسب سلم الأولويات التي تم وضعها، أي أن الاشتراكية انطلقت من مبدأ تحديد الحاجات من منطلق كمي يتشارك فيه جهد الفرد واختياراته وحجم الموارد المتاحة واختيارات الدولة وتحديد الحاجات، إلا أن تحديد الدولة للاحتياجات لم يكن متوافقا بشكل كبير مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، ففي أغلب التجارب التطبيقية للفكر الاشتراكي كان الاهتمام ينصب على أنشطة اقتصادية معينة لا تشبع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، بينما احتياجات أخرى مهمة قد يتم تهميشها.

اختلفت طبيعة المشكلة الاقتصادية بالفكر الإسلامي عن طبيعتها بالفكرين الرأسمالي والاشتراكي، ففي حين سلم الفكر الرأسمالي بحرية الفرد في تحديد احتياجاته ولا نهائيتها وأصل الفكر الاشتراكي لضرورة تحديدها من منطق كمي واختيار نوعي، فإن الفكر الإسلامي لم يقبل بمسئمة الفكر الرأسمالي في إطلاق حرية الفرد في حاجاته ورغباته ورفض شكل تقييد السلطة الاشتراكي لسقف احتياجاته بمنطق كمي واختيار نوعي¹.

اتفق الفكر الإسلامي مع الرأسمالي في حرية الفرد في امتلاك عوامل الإنتاج وتراكم الثروة الرأسمالية، واختلف معه في حرية الفرد المطلقة بثروته، واعتبر أن حريته مقيدة بأوامر إلهية تقضي عليه بتحريم الحاجة للترف والإسراف والاكتناز وهي حاجات أقرها الفكر الرأسمالي، في حين اتفق الفكر الإسلامي مع الفكر الاشتراكي من حيث مبدأ ضرورة تقييد حاجات الأفراد واختلف معه من حيث تطبيق المبدأ²، فالتحديد بالفكر الاشتراكي يكون من خلال جهاز التخطيط المركزي بالدولة وبناء على حجم الموارد المتاحة، أما في الفكر الإسلامي فإن التقييد يكون بناء على أوامر إلهية، وهو ما يجعل من الاقتصاد الإسلامي اقتصاد خاص لأن قبوله يتوقف بشكل كبير على الإيمان بمبادئه.

¹ - خالد بن سعد بن محمد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 36.

² - خالد بن سعد بن محمد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 37.

الفرع الثاني: الحاجات الاقتصادية والقوانين الاقتصادية

تعرف الحاجة الاقتصادية بأنها حالة نفسية تعكس الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لبقاء وحفظ حياة الإنسان وتتكون الحاجة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسية:

✓ - إحساس بالألم وعدم الارتياح (الجوع، العطش، المرض، البرد، البطالة... الخ)

✓ - معرفة وسيلة للقضاء على الألم.

✓ - الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة الإحساس بالألم.

أولاً: خصائص الحاجة الاقتصادية

تتسم الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- قابلية الحاجة للإشباع

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، وهذا ما يعرف في الأدب الاقتصادي بقانون تناقض المنفعة الحدية¹.

- لا نهائية الحاجات.

إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا في سلسلة لا تنتهي.

- نسبية الحاجات

إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس وهذه الخاصية انعكاساً لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية

¹ - حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 27.

تحكمها ظروف الزمان و المكان التي يشعر بها الإنسان في المجتمع، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجتنا اليوم و التي ستختلف حتما عنها حاجات الأحفاد.

ثانيا: الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية كل الوسائل المتاحة للإنسان من موارد وخيرات طبيعية، والتي يستعملها في تلبية حاجاته لذلك كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة.

يرتبط وجود الخيرات الاقتصادية بوجود شروط أساسية:

✓ -لابد أن تستجيب المادة المعنية لحاجة بشرية (مواد طبيعية صالحة للاستعمال

(

✓ -يجب أن تتوافر في الشيء النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر، والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

✓ -لا تعتبر المواد خيرات اقتصادية إلا إذا كانت موجودة بقدر محدود بالنسبة لحاجات الإنسان، لذلك فالموارد الاقتصادية تعتبر محدودة الكمية وذلك على العكس من الحاجات الإنسانية فهي إذن لا تكفي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع ولهذا فإنها تعد نادرة نسبيا، أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها، مما يؤدي إلى ضرورة الاقتصاد في استعمالها.

ثالثا: القوانين الاقتصادية

يسعى علم الاقتصاد السياسي للوصول إلى إظهار العلاقات الثابتة والمتشابهة بين الظواهر الاقتصادية، إذا تحققت لها شروط معينة للظهور (قوانين اقتصادية) ، لذلك جاءت القوانين الاقتصادية لتعبر عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهي عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج، وتتحصر مهمة البحث الاقتصادي في اكتشاف هذه القوانين التي تؤدي إلى خلق الثروة وزيادتها في المجتمع وبيان من خلالها جوهر العلاقات التي تقوم بين الأفراد أثناء إنتاج الثروة المادية وشروط تطورها عبر التاريخ.

وقد ارتبط ظهور علم الاقتصاد السياسي في العصر الحديث بالقدرة على اكتشاف قوانين اقتصادية علمية تبين العلاقات الثابتة بين ظواهر ومعطيات معينة.

بالرغم من وجود العديد من القوانين الاقتصادية العامة والراسخة والمؤكد صحتها، ووجود الكثير من المبررات حول علمية الاقتصاد السياسي، غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن نقول بأن علم الاقتصاد هو كباقي العلوم الطبيعية والفيزيائية من حيث دقة القوانين وقدرتها على تفسير الظواهر فليس كل القوانين الاقتصادية تتصف بالعمومية والصحة المطلقة، فقد يصلح قانون لتفسير ظاهرة اقتصادية في دولة معينة ولا يصلح لتفسير نفس الظاهرة في دولة أخرى أو في مرحلة تاريخية مغايرة.

رابعاً: خصائص القوانين الاقتصادية

ويمكن إجمال السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية والتي تهدف في مجملها الى تصنيف وتنظيم الوقائع الاقتصادية وتفسير أسباب الوقائع الاقتصادية، ومنح الباحث القدرة على التنبؤ¹ فيما يلي:

- ✓ -نسبية التطبيق، أي تغييرها بتغير الزمان والمكان، فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم قد لا تنطبق في بلد متخلف، وتلك التي تنطبق في بلد رأسمالي قد لا تنطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشتراكي.
- ✓ -القوانين الاقتصادية ليست حتمية التطبيق أو الحدوث.
- ✓ - القوانين الاقتصادية ليست بالدقة الحسابية للعلوم الدقيقة، فلا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة محددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين.²
- يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائماً للكشف عن هذه القوانين وصيغ النظريات الاقتصادية المختلفة ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل تطبيق المناهج العلمية المعروفة.

¹ -حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 70.

² -إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص 20.

خاتمة

تضمنت هذه الدروس الموجزة و الموجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس في تخصص الحقوق و العلوم السياسية، مجموعة من المفاهيم النظرية المبسطة التي يقتضي على الطالب استيعابها،، خصوصا اذا علمنا انه ومن جهة، توجد علاقة وطيدة جدا بين علم القانون و علم الاقتصاد، اذ يتم تدريس هذين العلمين في كلية واحدة، في الكثير من الجامعات، ومن جهة أخرى، يتوجب على كل دارس للحقوق ان يتوفر ضمن رصيده المعرفي، على مجموعة من المعارف الاولية المتعلقة بالحياة الاقتصادية، ذلك لان كل فعاليات الحياة الاقتصادية على المستوى الوطني أو الدولي منظمة و مؤطرة بموجب نصوص قانونية، هذه النصوص القانونية لا يمكن فهمها و تحليلها بدون مرجعيات اقتصادية و بدون رصيد معرفي مسبق في مجال علم الاقتصاد.

قائمة المراجع

أ/ الكتب

- (1) آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الأول، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم
ترجمة حسني زينة معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد 2007
- (2) آدم سميث، ثروة الأمم، الجزء الثاني، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم
ترجمة حسني زينة معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى بغداد 2008
- (3) أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، ج 1، ط 1، مديرية الكتب
والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1965.
- (4) جوزيف. أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، المجلد الأول، ترجمة
حسن عبد الله بدر، مراجعة عصام الخفاجي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
- (5) حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
مطبعة أطلس. القاهرة 1975.
- (6) خالد بن سعد بن محمد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي، مكتبة
المنتبى، الطبعة الثالثة، الرياض 1424 هـ. ص 163
- (7) تامر البطراوي، أبحاث في الاقتصاد السياسي، النظرية الاقتصادية الكلية
عرض ومناقشة مجموعة من البحوث حول تاريخ تطور الفكر الاقتصادي ونظريات القيمة
والإنتاج والتوزيع والمشكلة والتنمية الاقتصادية، دار بيبول الأزاريطة الإسكندرية جمهورية
مصر العربية، الطبعة الأولى، 2017، ص 63.
- (8) رفعت محجوب، الاقتصاد السياسي، ج 1، دار النهضة العربية، مصر،
1975، ص 50.
- (9) عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي والنقود والبنوك والعلاقات
الاقتصادية الدولية، مكتبة كردينية اخوان، بيروت 1979 ص 13.
- (10) عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،
الجزائر، ص 35.

- (11) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 3، ج 1، بيروت، 1990، ص 169.
- (12) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي-مدخل الدراسات الاقتصادية-، ط 1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 38.
- (13) كارل ماركس، رأس المال: عملية انتاج رأس المال، المجلد الأول، ترجمة د. فالح عبد الجبار، دار الفارابي بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2013. ص 67.
- (14) كارل ماركس، رأس المال: عملية تداول رأس المال، المجلد الأول، أعده للنشر فريديريك انجلز ترجمة د. فالح عبد الجبار، دار الفارابي بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني 2013. ص 191.
- (15) محمد حامد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1982، ص 32.
- (16) ويليام ستانلي جيفونس. الاقتصاد السياسي. ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، القاهرة. 2012 ص 38.

ب / المحاضرات

- (1) إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، المحور الأول: ماهية علم الاقتصاد السياسي ونطاقه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة قسنطينة 2010/2009
- (2) مختار حميدة، محاضرة في مدخل الاقتصاد، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة. 2008/2007

الفهرس

2	مقدمة
2	المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد السياسي
3	المطلب الأول: اهم الأسس المعتمدة في تعريف الاقتصاد السياسي
4	الفرع الأول: التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروة
4	1- فكرة إشباع الحاجات
4	2- فكرة تكوين الثروة
5	الفرع الثاني: التعريف على أساس فكرة المبادلة
6	الفرع الثالث: التعريف على أساس الندرة
7	الفرع الرابع: التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي
9	المطلب الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي
9	الفرع الأول: الحاجات الانسانية ووسائل اشباعها
10	الفرع الثاني: الإنتاج
10	الفرع الثالث: العمل
11	الفرع الرابع: وسائل الانتاج
12	الفرع الخامس: القوى المنتجة
12	الفرع السادس: علاقات الإنتاج
13	المطلب الثالث: مناهج وادوات التحليل في علم الاقتصاد السياسي
14	الفرع الأول: أدوات التحليل الاقتصادي
15	أ - المنهج الرياضي
16	ب - المنهج التاريخي
16	ج - المنهج الاحصائي
17	الفرع الثاني: التنازع التقليدي بين المناهج
18	الفرع الثالث: موقف المدارس الاقتصادية
20	المطلب الرابع: تطور طرق البحث في الاقتصاد السياسي
21	الفرع الأول: التحليل الجزئي والتحليل الكلي
22	الفرع الثاني: التحليل الساكن والتحليل الديناميكي
23	الفرع الثالث: طريقة النماذج
24	الفرع الرابع: انواع النماذج

26	الفرع الخامس: حدود استعمال طريقة النموذج
27	الفرع السادس: طرق البحث في الفكر الاقتصادي المعاصر
27	1-الاتجاه التجريدي
28	2-الاتجاه التجريبي
28	المطلب الخامس: الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية
29	الفرع الأول: الاقتصاد السياسي والفلسفة
29	الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع
30	الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي والديموغرافيا
30	الفرع الرابع: الاقتصاد السياسي والجغرافيا
30	الفرع الخامس: الاقتصاد السياسي والتاريخ
31	الفرع السادس: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس
31	الفرع السابع: الاقتصاد السياسي والقانون
33	الفرع الثامن: الاقتصاد السياسي والسياسة
33	المطلب السادس: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الدقيقة
33	الفرع الأول: الاقتصاد السياسي والرياضيات
34	الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي والإحصاء
34	الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي والإعلام الآلي
34	الفرع الرابع: الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا (فن الإنتاج)
35	الفرع الخامس: الاقتصاد السياسي والعلوم الحيوية
35	الفرع السادس: تخصص علم الاقتصاد
36	الفرع السابع: شمولية الاقتصاد
37	المبحث الثاني: الطلب الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية
38	المطلب الأول: المنفعة الاقتصادية
38	الفرع الأول: نظرية القيمة الاقتصادية
39	الفرع الثاني: الأموال الاقتصادية
40	الفرع الثالث: نظرية منشأ القيمة الاقتصادية
43	المطلب الثاني: نظرية الإنتاج
43	الفرع الأول: نظرية الإنتاج لدى الإسكولائيين
44	الفرع الثاني: نظرية الإنتاج لدى الماركنتيليين

45	الفرع الثالث: نظرية الإنتاج لدى الفيزوقراطيين
45	الفرع الرابع: نظرية الإنتاج لدى الكلاسيكيين
46	الفرع الخامس: طبيعة علاقات الإنتاج
48	المطلب الثالث: نظرية عوامل الإنتاج
49	الفرع الأول: رأس المال السياسي (هيكل الحكومية)
50	الفرع الثاني: رأس المال العمل
51	الفرع الثالث: رأس المال النفسي
52	الفرع الرابع: رأس المال الاجتماعي
53	الفرع الخامس: رأس المال التنظيمي
53	الفرع السادس: رأس المال الفكري
54	الفرع السابع: رأس المال الصناعي
55	الفرع الثامن: رأس المال التكنولوجي
56	الفرع التاسع: رأس المال الطبيعي
57	الفرع العاشر: رأس المال الأيكولوجي (الهيكل الأيكولوجي)
58	المطلب الرابع: نظرية التوزيع
58	الفرع الأول: تعريف نظرية التوزيع
59	الفرع الثاني: نظرية تكلفة العمل
61	المطلب الخامس: مضمون المشكلة الاقتصادية
63	الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية
63	أولاً: تعريف المشكلة الاقتصادية
64	ثانياً: مشكلة الفقر الاقتصادي
65	ثالثاً: نظرية علاج المشكلة الاقتصادية
68	الفرع الثاني: الحاجات الاقتصادية والقوانين الاقتصادية
68	أولاً: خصائص الحاجة الاقتصادية
69	ثانياً: الموارد الاقتصادية
69	ثالثاً: القوانين الاقتصادية
70	رابعاً: خصائص القوانين الاقتصادية
71	خاتمة
72	قائمة المراجع
74	الفهرس